الجلسة الثالثة والثلاثون بعد المائة

- **التاريخ** : الثلاثاء 11 شوال 1420 (2000/06/18)
- **الرئاسة** : السيد ادريس بسيط الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : ساعتان وخمس وخمسون دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة وخمس دقائق
- **جدول الأعمال**: الأسئلة الشفهية

* * *

*** السيد رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

افتتحت الجلسة.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة الأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من المراسلات تفضل السعد الأمين.

*** السيد أحمد احصايني أمين مجلس :**

شكرا السيد الرئيس،

توصلت رئاسة الجلسة برسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يقول فيها السيد الرئيس المحترم سلام تام وبعد:

يشرفني وبخصوص أشغال جلسة يوم الثلاثاء 18 يناير أن أبلغكم بما يلي:

1. اعتذار السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون عن الإجابة عن السؤال الذي يخص قطاعه وذلك لأسباب صحية تحول دون حضوره إلى مقر المجلس.
2. تأجيل الإجابة عن السؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالشؤون العامة للحكومة حول مراجعة نظام الامتيازات عبر الرخص وذلك لأن السؤال من حيث الاختصاص سيجيب عنه السيد وزير الداخلية الذي سبق له أن اعتذر عن المشاركة في أشغال جلسة يومه الثلاثاء .
3. إن السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان سينوب عن السيد وزير السياحة في الإجابة عن السؤال الموجه إلى هذا الأخير حول تقنين نسبة العمولة في القطاع السياحي .
4. إن السيد الوزير المنتدب المكلف بالتعليم الثانوي والتقني سينوب عن السيد وزير التربية الوطنية.
5. إلتماس السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالمعاقين بإدراج سؤالها مباشرة بعد اختتام مناقشة السؤال المحوري حول الصيد البحري.

توصلت رئاسة المجلس من السيد رئيس مجلس النواب بمشروع قانون يقضي بالموافقة من حيث المبدأ على تصديق الاتفاق الموقع بالرباط في 3 غشت 98 بين حكومة المملكة المغربية ومنظمة السياحة الأورو المتوسطية، كما توصل المكتب بطلب بإحاطة المجلس علما بقضية طارئة من السيد رئيس الفريق الديمقراطي.

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين من 4 يناير الجاري إلى 18 منه عدد الأسئلة الشفوية 8 عدد الأسئلة الكتابية 31 انتهى السيد الرئيس وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الأمين.

الكلمة للسيد رئيس الفريق الديمقراطي لإحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

*** المستشار السيد سعيد التادلاوي:**

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

لقد كلفني السيد رئيس الفريق بإحاطة المجلس علما بمسألة طارئة نظرا لكونه موجود الآن في الدار البيضاء لتنصيب بعض العمال والسادة الولاة بمدينة الدار البيضاء إن لم تروا مانعا فسألقي هذه الإحاطة.

السيد الرئيس،

كان من المفروض أن تلقى هذه الإحاطة للسادة المستشارين ومن خلالهم الرأي العام يوم الثلاثاء الماضي إلا أننا كنا في عطلة، عطلة عيد الفطر السعيد، لقد عاشت مدينة الفقيه بن صالح على إيقاعه الخاص يوم 3و4 من العيد الفطر السعيد، حيث دخلوا أصحاب المقاهي والمطاعم في إضراب عام وأصبحت المدينة مشلولة كليا وكأننا نعيش أيام رمضان المبارك، هذا جاء على عدم فتح حوار اجتماعي مع هذه الفئة التي تشغل أكثر من 500 شخص، أكثر من 500 عائلة حول تصرفات رئيس المجلس البلدي الذي وجهت إليه عدة رسائل من طرف هذه الجمعية لفتح حوار حول ما لحق بهم من أضرار إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل مما دعا سكان هذه المدينة إلى مغادرة هذه المدينة إلى المدن المجاورة صحبة أبنائهم لقضاء هذه العطلة وبهذا نحيط المجلس علما أن في الوقت الذي تنادي به حكومة التناوب بفتح حوار اجتماعي وإطلاع والاهتمام بالسكان بصفة عامة والمواطن بصفة خاصة، إلا أننا نجد أنفسنا اليوم أمام مسؤولين يرفضون كل الحوارات ونريد من خلال هذه القبة والرأي العام أن يفتح حوار جاد مع هذه الفئة التي الآن تهيء مع أصحاب الحرف الأخرى لتخوض إضرابا عاما داخل هذه المدينة، فبهده المناسبة تريد من المسؤولين ومن جميع من يهمهم الأمر أن يفتحوا حوارا مع هذه الشريحة من المجتمع وشكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين المحترمين.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد المستشار المحترم،

حضرات السادة،

في بداية هذه الجلسة وقبل الشروع في جدول أعمال اليوم يخصص جزءا من الوقت لمواصلة مناقشة السؤال الشفاهي المحوري المتعلق بالصيد البحري للسماح لباقي الفرق الممثلة بالمجلس التدخل في مناقشة الموضوع المطروح، الكلمة للمستشار السيد العربي بوراس عن فريق جبهة القوى الديمقراطية، تفضل السيد المستشار.

* **المستشار السيد العربي بوراس :**

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

ونحن إذ نواصل اليوم مناقشة موضوع قطاع الصيد البحري ونخصص له حيزا من اهتماماتنا لا تغيب عنا سمات اللحظة ونحن ندشن منعطفا في طريقة تدبير قطاع تميز على مدى عقود بمنطق المتاجرة في مواردنا البحرية، اليوم وقد أدركنا أن ما جنيناه من الاتفاقيات مع الدول الأجنبية في هذا المجال لا يوازي ما تكبدته بلادنا من خسائر على الصعيد البيولوجي ومن قيمة ضائعة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وقد أيقنا أن لقطاع الصيد البحري من المؤهلات ومن الإمكانيات ما يؤهله للعب دور الرافد الأساسي للتنمية الشاملة والمستديمة لابد أن نسجل للحكومة أنها استطاعت أن تقلب الموازين بتركيز وعي مستجد لدى الرأي العام الوطني بأهمية هذا القطاع، وفي هذا الصدد لابد من أن نقف وقفة تقدير للطريقة التي تمت بها معالجة ملف الانتهاء من العمل بالاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي وفدرالية روسيا، وهو الشيء الذي جعل بلانا في وضعية مريحة من أي رد فعل قد يصدر من هذه الجهة أو تلك بعد أن أبان هذا الموقف عن إجماع وطني صلب وبعد الإدلاء بالبراهين والحجج الدامغة على مشروعية القرار وإظهار المغرب عن إرادته الراسخة باستغلال ثرواته الطبيعية لخدمة مشاريعه التنموية، وإن وزارة الصيد البحري وهي تبلور على أرض الواقع إحدى أهم إلتزامات الحكومة تكون قد هيأت الشروع في مخطط يلائم الطموحات التي أصبحت تراودنا جميعا في النهوض

والدفع بهذا القطاع إلى مستوى تطلعات شعبنا إلى التقدم وبهذا الخصوص إذا كان المخطط يرمي إلى إيجاد ثروات تعود بالنفع على المواطنين فإن الأمر يستلزم خلق الظروف الملائمة لتسويق جيد وناجع للمنتوجات البحرية وإذ كانت تلك الظروف تتجلى في البرامج التي تضعها الوزارة لعصرنة الأسطول الوطني وتقوية البنيات التحتية وتأهيل العاملين في القطاع والتحفيز على الاستثمار في الصناعات التحويلية فإن الاهتمام يجب أن ينصب في اتجاه تطوير السوق الداخلي وتنويع الأسواق الخارجية مما يضمن منافذ قارة توازي بين الطلب المتزايد على المنتوجات البحرية بين عرض في مستوى الجودة المطلوبة وبالكمية الملائمة وبالثمن المناسب أيضا، إن اختصار استهلاك المواطن المغربي في المعدل العام على 7 كيلوغرامات من السمك سنويا يبقى أمرا غير مستساغ إذا أخذنا بعين الإعتبار شساعة مياهنا الإقليمية التي تتجاوز المليون كلم مربع، وإذا كنا نسجل ما أقدمت عليه الوزارة مؤخرا من تدشين عملية تحسين جودة التسويق بالتقسيط فإننا نؤكد على ضرورة إيلاء هذا الجانب كامل العناية حتى يتمتع المواطنون بخيرات بلادهم في ظروف أفضل تحقق الجودة وتتميز بتنوع الأصناف ونأمل في أن تجد الوزارة الأداة الكفيلة بالتخفيظ التدريجي من أثمان الأسماك حتى يرتفع معدل الاستهلاك.

إن تطوير السوق الداخلي يبقى أحد الرهانات التي ينبغي للوزارة أن تربحها لذلك على الحكومة أن تعمل على انجاز برنامجها المتعلق بالأسواق المعيارية وأسواق الجملة وأن تعمم تجربة مينائي المهدية والدار البيضاء المتعلقة بعرصنة عملية التسويق لتشمل كل المدن والنواحي.

وعلى المستوى الخارجي، على الوزارة أن تبحث عن أسواق أخرى، وأن تقوم بدراسة هذه القدرة على التحكم في الأثمان، وفي هذا الباب نود أن تستفيد الوزارة من المشكلة التي تعرضت لها أثمان بعض أصناف ثرواتنا البحرية في السوق الدولي، وبالأخص في الرخويات الذي عرف مؤخرا تدنيا خطيرا في الأثمان في السوق الياباني أكبر مستورد في العالم لهذا الصنف إن مثل هذه التجربة ينبغي أن تدفع الوزارة إلى البحث عن تنويع زبائن المغرب ونلح على استمرارية الاستشارة بمهنيي القطاع بكل فئاتهم مع تجنب احتكار فئة دون أخرى كما يسعى البعض والتعاون معهم بما فيه خدمة القطاع وتطوره وازدهار العاملين به، اننا في فريق جبهة القوى الديمقراطية نعي أهمية المرحلة التي تتجلى في عملية بناء قطاع ظل يعاني من مترتبات اتفاقيات جعلت دوره في الاقتصاد الوطني مهمشا، كما جعلت البعض يتخد من تلك الاتفاقيات حصان ترواده للتهرب من مسؤوليته الوطنية والانضباط للقوانين، لذلك نأمل في أن يؤدي إنتهاء عهد الاتفاقيات إلى بروز فلسفة جديدة تتوخى المحافظة على خيرات البلاد وترشيد استغلالها وفي نفس الوقت إعطاء دفعة قوية للقطاع كي يشكل قاطرة التنمية الوطنية سواء عبر عصرنته أوتشيد بنياته التحتية من أحواض جافة وأسواق ومزيد من قرى الصيادين أو من اهتمام بمختلف مسالك الصيد وبالأخص الاهتمام بالأوضاع الإجتماعية للعاملين به، والتي ينبغي لمخطط الوزارة أن يستحضرها ضمن الأولويات انطلاقا من توجه الوزارة للمنحى الإجتماعي ولابد من تذكير الوزارة الوصية بضرورة الإسراع بإخراج القانون البحري إلى حيز الوجود، كما لا يفوتنا أن نثير اهتمام الحكومة والورازة معا إلى الوضعية المتميزة الشادة بين قطاع أعالي البحار وبين قطاع الصيد الساحلي والتقليدي، إذ لابد من التساوي في الحقوق بينهما خاصة وأن الصنف الثاني هو المؤهل أكثر لتحقيق المردودية الاقتصادية والاجتماعية كما يجب الاستفادة العملية من إيجابيات الدورية الجديدة التي وافق عليها المهنيون بالإجماع مع تطبيق الرصلاحات التشحيعية والتحفيزية على أرض الواقع لأن واقع القطاع يحتاج إلى قرارات شجاعة تترجم واقعيا طموحات المهنيين والبلاد والسلام عليكم.

* **السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم عن الفريق الكونفيدرالي.

الكلمة للمستشار المحترم السيد علي لطفي.

* **المستشار السيد علي لطفي:**

السيد الوزير،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين،

مما لاشك فيه أن نقط الارتكاز التي تشكل منطلق حسن التدبير مجال الصيد تحضر مسألة التجهيز وما تعانيه من ضعف شاخص للعيان الذي يشمل الموانئ وأساطيل الصيد البحري وورشات الإصلاح والترميم، فالأغلب الأعم بخصوص هذه المرافق ما يزال تقليديا وبعيدا كل البعد عن أفق التحديث اللازم، أما الصيد في أعالي البحار فبالإضافة إلى عدم دعمه للسوق الداخلي نجده يحرم البلاد من العائد المالي حينما تخضع معاملاته للخارج وداخل موانئه، وعلى هذا المستوى أيضا يحضر عدم احترام مواقيت الراحة البيولوجية التي تلزم للحفاظ على استمرار الثروة وإعادة إنتاجها الطبيعي، إن مشاكل وهموم هذا القطاع لا تعد ولا تحصى تعلق الأمر بشروط العمل أو بظروف الصحة والسلامة وكذا المشاكل المادية والمعنوية التي يعاني منها العامل المأجور بصفة عامة، ولا أحد يستطيع أن ينكر في عالم اليوم بأن الرأسمال الحقيقي هو الرأسمال البشري الذي منه تنطلق كل عملية تنموية وإليه تعود.

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

لقد تأكد أن الاستهلاك الوطني من السمك كان ضعيفا ومايزال، بالمقارنة مع استهلاك باقي اللحوم والسبب في ذلك لا يرتبط بثقافة غذائية توجه المغاربة الى السمك، بل لأن ضعف قدرتهم الشرائية من جهة وغلاء العرض من جهة أخرى هما السبب المباشر لهذا الضعف والغريب وهو المفارقة التي تحكم المعروضات السمكية أمام ثنائية الطلب الوطني والأجنبي إذ كيف يعقل أن يباع سمكنا الأجنبي، بثمن يقل أحيانا ثلاثة مرات عن ثمنه حينما يقف أمامه مواطنونا.

السادة الوزراء ،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

إن رحابة وشساعة شواطئنا وامتدادها على حوالي 3700كلم، كما أن غناها بالثروة السمكية وخصوصا بالجنوب نظرا لالتقاء التيارات الدافئة والباردة، ثم إن انتهاء اتفاقية الصيد مع أوروبا وعدم تجديدها كلها عوامل تجعل قطاع الصيد البحري مجالا لتميكن بلادنا لتأمين أمنه الغذائي، وتجعله فوق ذلك دعامة أساسية لكل مشروع تنموي مشمول بالحس الوطني ومحصنا بالإدارة السياسية الحقيقية وخاضع للتخطيط العقلاني والواقعي.

انطلاقا من هذا الفهم وبناءا عليه وانطلاقا من مسؤوليتنا النقابية ومنظورنا الوطني الذي لا يغيب عنا هويتنا الطبقية ككونفيدرالية للشغل تدافع عن الرأسمال المأجور وتعكس همومه وتطلعاته، نغتنم فرصة هذا النقاش للإشارة بأن ملف الصيد البحري يشكل مفتاحا وعنوانا ولكونه كذلك، فعلى الحكومة أن تشغتل فيه على خطين خط النهوض بالقطاع لكي يقوم بدوره كاملا في تدعيم الأمن الغذائي للمواطن المغربي، وخط تدعيم سبل التفاوض مع أوربا دفاعا عن قضايانا الحيوية لجعل الشراكة المنتظرة قائمة على قاعدة احترام مصالح المغرب وفي خدمة قضاياه، فبعد انتهاء اتفاقية الصيد البحري مع أوربا وعدم تجديدها والتي كانت محجفة في حق المغرب وهذا بشهادة الأوساط الأوروبية نفسها، جعل هذا الملف ومناقشته تفوق مستواها الوطني يحضر أفق الشراكة التي لا نفهم منها الهرولة بالاندماج في السوق العامة المفتوحة على المنافسة وفق شروط الشريك ومصالحه، وإنما هي شراكة بأمل منها المغاربة أن تكون مبنية على التعاون والتعاضد والاحترام. وعدم المساس بالهوية والوجود الوطنيين وفق هذا الادراك ينتقل ملف الصيد البحري إلى المستوى الذي يخدم يجب أن يخدم الأرض والإنسان من خلال دعم موقف المغرب التفاوضي حول جملة من القضايا التي يضعها الاخر خارج جدول أعمال الشراكة مع العلم أنها قضايا حيوية بالنسبة للمغرب والمغاربة، وعلى رأس هذه القضايا قضية مدينتينا السليبتين سبتة

ومليلة وقضية عمالنا وجاليتنا في الخارج وما يعانون من ميز وحيف، وقضية تسويق باقي المنتوجات الصناعية والفلاحية التي تعاني من التضييق والعرقلة، ولهذه الأسباب نؤكد على العمل على تدعيم الاستثمار الوطني في مجال الصيد الساحلي على الخصوص وتطوير التجهيزات وتمكينها من الأدوات الصناعية والتقنية وتعميمها لتشمل الموانئ والأساطيل وأوراش الصيانة، تطوير آليات المراقبة وتدعيمها بالتقنية والزطر البشرية ذات الجبرة لتقوم بدورها في حماية الثروة السمكية والتحكم في التعامل معها، توجيه الاهتمام للسوق الداخلي ووضع السبل التي من شأنها أن ترفع من الاستهلاك الوطني وتجعل السمك في المتناول تدعيم موقف المغرب وفرض الاهتمام بمصالحه في تحرير أراضيه وحماية مبادلاته وصيانة كرامة مهاجريه إشراك المنظمات المهنية والنقابية في كل المشاريع المقررة قصد الإدلاء بأرائها.

إذا كان مجال الصيد البحري يفتح أمام بلادنا فرصة هامة للتعامل مع ملف العطالة فلأنه يمتلك أفقا كبيرة للتشغيل والسلام عليكم ورحمة الله .

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد المستشار عن فريق الوحدة والتضامن.

الكلمة للمستشار المحترم السيد المهدي الطنجي فليتفضل

غير موجود الكلمة الآن للسيد وزير الصيد البحري للرد عن مختلف التدخلات .

*** السيد التهامي الخياري وزير الصيد البحري :**

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي في البداية لأعبر لكم عن مدى ابتهاجنا وارتياحنا لما يوليه مجلسكم الموقر من عناية واهتمام لقطاع الصيد البحري وانشغالكم بما يعرفه هذا القطاع من تطورات وما يطرأ عليه من مستجدات، ومساعيكم ومسعاكم المستمر لمتابعة العمل الحكومي في هذا المجال ومناقشته وتقديم اقتراحات في شأنه.

السيد الرئيس المحترم،

لا يخفى عليكم أن المهام التنموية المطروحة على بلادنا تستلزم من بين ما تستلزم رصد كل الموارد وتعبئة كل الطاقات الكفيلة بالاستجابة للحاجيات الوطنية ولمتطلبات العصر، ولاشك تدركون أن قطاع الصيد البحري بات يشكل إحدى هذه الموارد الأساسية بحكم طول الشواطئ المغربية وبحكم التنوع البولوجي للثروات السمكية التي تزخر بها المياه المغربية ومما يزيد من أهمية القطاع، التنامي المستمر للحاجيات الغذائية على الصعيد الوطني والإمكانيات الكبرى التي يتيحها لتلبية هذه الحاجيات والاستجابة لحاجيات الأسواق العالمية، ومن هذا المنظور نعتبر أن جعل قطاع الصيد البحري ضمن القطاعات ذات الأولوية يستمد مشروعيته من ضرورة تطويره وتحويله الى قطاع أكثر إسهاما في انتاج الثروات الوطنية وأكثر اسهاما في تكافؤ توزيعها لهذه الثروات مع ما يصاحب ذلك من تعزيز للبينات الانتاجية في الاقتصاد الوطني، ومع ما يواكبه من خلق لفرص الشغل وتحسين الأوضاع الاجتماعية لشرائح واسعة من المجتمع ورفع من المستوى النظام الغذائي لأوسع فئات الشعب ونحن ندرك تمام الإدراك أن يتوأ قطاع الصيد البحري المكانة المطلوبة والمندمجة في إطار نسيج اقتصادي عصري متطور مؤهل لخوض غمار معركة التنمية ورفع التحديات يستوجب منا تجاوز الإطارات التي عاش قطاع الصيد البحري في كنفها لمدة طويلة الإطارات التي افرزها التعامل مع القطاع في ظل الاتفاقيات المتتابعة المبرمة مع الاتحاد الأوروبي ومع غيره هذه الإطارات التي حكمها الانشغال أساسا بتحقيق التوازنات المالية والتي لم تترك هامشا كافيا لتطوير القدرات الانتاجية للقطاع فضلا عن أنها أفرزت علاقات غير واضحة بين الفرقاء وحدت إلى درجة كبيرة من فعالية القطاع ومساهمته في دعم النمو الاقتصادي واعتبارا لما سبق كان انشغالنا الأساسي هو إعطاء نظرة وتصور جديدين للتعامل مع ثرواتنا البحرية يتلاءمان مع ما تصبو إليه بلادنا من تسخير لمواردها وتعبئتها لفائدة تنميتها الاقتصادية والإجتماعية المستديمة، والذي هو حق من حقوق ممارستها السيادة الوطنية عبر

التحكم في ثرواتها البحرية وصيانتها من الاستنزاف والتدمير واستغلالها استغلالا مسؤولا يضمن الاستفادة من ثمارها ويحفظ استمراريتها واستمرارية نموها وتزايدها.

وجدير بالذكر أنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف دون إعادة النظر في نسيج العلاقات التي تكونت بين الفرقاء في القطاع خلال الفترات السالفة والتي كانت من إفراز ظروف نعتبرها قد ولت وحلت محلها ظروف جديدة ومتطلبات جديدة.وفي هذا السياق كان تهيئونا لمشروع مدونة الصيد البحري والتي ستعرض على البرلمان في الدورة التشريعية المقبلة، والتي نروم من خلالها إرساء العلاقات بين الفاعلين في قطاع الصيد البحري على أسس جديدة تتوخى تحديد ضوابط التعامل بين الفرقاء، وإعادة الاعتبار لمهنة رجال البحر ومد الجسور نحو توطين قطاع الصيد البحري في نسيج استراتجية التنمية الوطنية الشاملة، وفي نفس السياق والإطار سيتم إنشاء المجلس الأعلى للمحافظة على الثروات البحرية لضمان متابعة السياسة العامة للبلاد في هذا القطاع، ولعل أهم ما يسند هذا التوجه فضلا عن ما سبق ذكره هو بعده الاجتماعي الذي لا يقتصر مفعوله وتأثير أوضاعه على رجال البحر، بل يتعداه الى فئات اجتماعية أوسع عبرما يوفره تطبيق هذا التوجه من امكانيات للرفع من المستوى المعيشي لمختلف العاملين في القطاع والقطاعات المرتبطة به، وكذا عبر ما يوفره من مجالات واسعة ومتنوعة للتشغيل، ولا يخفى عليكم بدون شك أن مضينا قدما في هذا التوجه سيمكن بلادنا من تدعيم موقعها الاقتصادي عموما على المستوى الدولي، وينحت لها المكانة المستحقة كدولة بحرية ذات شأن، خاصة وأن توجهاتنا تنسجم بشكل كلي مع توصيات منظمة الأغذية والزراعة في هذا الباب والداعية إلى صيانة الثروات البحرية من أي تدمير والحرص على تكاثرها واسغلالها استغلالا مسؤولا ومستديما باعتبارها موردا أساسيا من موارد العيش والحياة.

السيد الرئيس،

يرمي مشروع القانون المرتبط بالصيد البحري الذي من المفروض أن يعرض قريبا على أنظار المجلس الحكومي إلى وضع إطار قانوني لتعزيز النظام الجديد المرتبط بالاستغلال المعقلن للثروة السمكية ويعتمد على منهج الترابط بين الأنظمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالقطاع، وتشكل المحافظة على التنوع البيولوجي البحري والحفاظ على المخزون السمكي، وكذا الإبقاء على جودة المنتوج واستدامة الثروة البحرية أحد الأهداف الأساسية لهذا المشروع، وقد أخذت بعين الاعتبار ضمن هذا الإصلاح كافة مكونات مسالك الصيد من عملية الصيد البحري إلى تسويق السمك وتحويله وذلك ضمن إطار شمولي ومتوازن كما يعالج المشروع معايير سلامة البواخر بالإضافة إلى عصرنة العلاقات الاجتماعية في المعاملات البحرية، ويهتم بالحفاظ على البيئة البحرية كعامل أساسي لضمان استدامة رصيدنا البيولوجي البحري، وقد تم الاعتماد في صياغة بنود هذه المدونة على التوجهات الجديدة والمتطورة في القانون الدولي للصيد مع استحضار خصوصيات بلادنا البحرية، كما تم الاستئناس أيضا باهتمامات المهنيين وكذا الدراسات العلمية والاجتماعية والبيئية وذلك بعد حوار واسع مع الأطراف المعنية ويهدف هذا المشروع إلى:

1. وضع مخططات قصيرة أو متوسطة المدى لتهيىء وتدبير المصايد وذلك على أساس معرفة علمية بحالة الموارد البحرية بالنسبة لكل مصيدة وكل نوع من الأنواع السمكية.
2. تحسين الشروط التعاقدية للعمل البحري وذلك تبعا للاتفاقية الجديدة للمنظمة العالمية للشغل التي توجد قيد المصادقة مما سيوفر ظروفا أفضل لحماية حقوق البحارة وإبراز واجباتهم في إطار مناخ تطبعه الشفافية.
3. دعم وتعزيز التتبع الإداري والتقني لبواخر الصيد بغية ضمان أمن الملاحة وتحسين ظروف عيش وعمل البحارة والصيادين على متن البواخر.
4. تقوية حماية الموارد البحرية ضد المخاطر الناجمة عن التلوث البحري وفقا للمعايير الجديدة للقانون الدولي

للبيئة وهو ما سيشكل بادرة غير مسبوقة في بلادنا والعالم الثالث.

السيد الرئيس،

يشكل نهج الصيد المسؤول والمستديم هاجسا مركزيا في انشغالات الوزارة بناءا على احترام الأوفاق الدولية في هذا الباب، ونظرا للوضعية التي أضحت عليها مصايدنا الوطنية نتيجة الاستغلال غير المعقلن الذي عانت منه والذي لم يكن ينسجم مع إمكانياتها الطبيعية وكذلك بفعل عوامل طبيعية جعلت ثرواتنا البحرية تعرف تقلصا يهددها بالنزول وترتكز الوزارة في ذلك على الدراسات والابحاث التي يقوم بها المعهد الوطني للبحث والذي ستتعزز امكانياته ومسلكياته العلمية من خلال إعادة النظر في هياكله ونظامه الأساسي وتقوية شبكة فروعه الجهوية وتعزيز تجهيزاته العلمية، وفي هذا الإطار سيتم اقتناء باخرة بحث جديدة في إطار التعاون مع اليابان كما سيتم خلق مركز للتوثيق العلمي والتقني في علوم البحر ووضع شبكة لمراقبة سلامة المجال الساحلي تسمح بتقييم جودة المجال وضمان مراقبة مستمرة للساحل الوطني وانطلاقا من دراسة المعهد وبحوثه فإن الوزارة ترنو إلى تبني اجراءات جديدة لتهيئة المصايد الوطنية بناء على معطيات علمية حول المخزون البحري مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وهكذا ستتم تهيئة تلك المصايد كالتالي في المحيط الأطلسي:

الرخويات الأسماك السطحية الصغيرة، موارد الساحل. وفي مجال التهيئة المندمجة للساحل فإن الهدف سيتوخى الاستخدام العقلاني مع مراعاة كل متطلبات مستعمليه وستتركز انشطة الصيد الساحلي أساسا على تربية الأحياء المائية والصيد الرياضي، وفي نفس السياق ترمي الوزارة إلى وضع برنامج الكوطه لبعض المصايد واتخاد إجراءات المحافظة على الثروة البحرية في كل حين تبرز فيه ضرورة ذلك من خلال رصد حالة المخزون السمكي وتسعى الوزارة إلى مباشرة الأبحاث والدراسات المرتبطة باستغلال مخزون الأعماق وتوزيع أنشطة الصيد وإعادة توظيف الأسطول الوطني واسغلال أصناف جديدة من الثروة البحرية، وسيعرف قطاع تربية الأحياء المائية تطورا بفعل المجال المؤسسي والتشريعي واقتصادي واجتماعي وتجاري ملائم، وهو ما سيشجع على الاستثمار في هذا المجال الذي يمكن أن يشكل نماءه أحد الأدوات الكفيلة للمساهمة في تقليص الضغط على المصايد وفي هذا الباب سيتم القيام بمجموعة من العمليات التجريبية في مواقع مختلفة بغية ضبط تقنيات تربية السمك والقشريات والطحالب والمحار وكذا كيفية استغلالها وموازاة مع ذلك سيتم خلق المجلس الأعلى للمحافظة على الثروات البحرية الذي بلغ مستوى مجلس الوزراء بعد أن صادق عليه مجلس الحكومة كما سيتم تدعيم غرف الصيد البحري بالوسائل الضرورية التي تؤهلها لأن تلعب دورها كاملا في المساهمة في تطوير القطاع ولما كانت مراقبة الصيد تشكل دعامة فلسفة حماية الثروة السمكية وركيزتها، فإن الوزارة في هذا الباب تعتمد مع الدرك الملكي والبحرية الملكية على تعزيز تلك المراقبة وتقويتها عبر زعم وسائلها الحالية وتطويرها بآليات متطورة وخاصة منها نظام المراقبة عبر الأقمار الاصطناعية التي شرعت الوزارة في تطبيقه بعدما تمت مصادقة غرفتي البرلمان على القانون الذي ينظمه وهكذا سيتضمن برنامج المراقبة تقوية مراقبة السفن على الأرض تطبيق المراقبة عبر الأقمار الصناعية، الاعتماد على الملاحظين العلميين، تقوية وسائل المراقبة عبر تدعيم الأسطول الوطني البحري والجوي.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

وعيا من الوزارة بالتحديات المطروحة على القطاع على المستوى الدولي بفعل عولمة الاقتصاد وتنامي التنافسية مما يستلزم على بلادنا ربح رهان الجودة الشاملة أداة ربح رهان حرية التجارة وبفعل الامكانيات التي يتوفر عليها قطاع الصيد البحري من أجل المساهمة وبفعالية في خلق التنمية الوطنية الشاملة فإن تأهيل مختلف مكوناته تشكل إحدى الأولويات لذلك قامت الوزارة بعد مجموعة من المشاورات مع مهني القطاع بإصدار دورية جديدة

تحدد شروط ومعاليه تغيير الخصائص التقنية لسفن الصيد البحري وشروط منح رخص استبدالها من أجل تأهيلها وعصرنتها على أسس جديدة وملائمة لمتطلبات المرحلة ومستجيبة لتحقيق راحة البحارة وسلامتهم وتحقيق جودة المنتوج، وقد رعت الوزارة في هذا الصدد مستلزمات تطوير وضع الأسطول الوطني بهدف منحه الامتيازات التقنية التي تؤهله لتوسيع مجال نشاطه وتدعيم قدراته في ظروف عمل ملائمة، كما تعمل الوزارة على التنسيق والتشاور مع وزارة الاقتصاد والمالية بهدف ايجاد مسالك لتمويل عصرنة الأسطول الوطني في شروط مقبولة وفي المتناول، ومن جهة أخرى تسعى الوزارة إلى تعميم البرنامج HACCP في مجال الصناعة التحويلية للمواد البحرية وخلق علامات la balle المغرب وتهيء أسواق الموانئ للخضوع لمعايير ISO 9002، إلى جانب التدابير الحكومية المتخذة لتحسين مجال الاستثمارات وتشجيعها تعمل الوزارة على خلق بنك للمشاريع وتجريب أنواع جديدة من المنتوجات المحولة القابلة للتصنيع، كما سيعرف المكتب الوطني للصيد البحري إعادة صياغة هيكلته ستسمح بتطوير أدوات اشغاله وستتم في إطار سياسته شراكة بين الوزارة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية تقوية شبكة أسواق الجملة على الساحل الوطني وخلق أسواق معايرية بالمدن الداخلية تستجيب لمعايير السلامة الغذائية، وهكذا فبعد انطلاق مشروع سوق مدينة مراكش ستعمم التجربة على مدن داخلية أخرى وسيشرع في القريب في تعميم التجربة التي انطلقت من ميناء المهدية والمرتبطة بتحقيق جودة تسويق السمك وتوزيعه في ظروف صحية ملائمة خاصة من طرف الباعة المتجولين عبر عصرنة وسائل نقل السمك سيخلق مناصب شغل جديدة عبر إنشاء مقاولات صغيرة خاصة من طرف الشباب الذين سيستفيدون من مجموعة من التسهلات كما ستشجع هذه الإجراءات استهلاك المواطن للسمك مما سيرفع من المعدل الوطني لاستهلاك السمك.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

في إطار الاهتمام بالعنصر البشري وانسجاما مع توجه حكومة صاحب الجلالة في هذا المجال جعلت الوزارة من الاهتمام بالموارد البشرية أحد مرتكزاتها الأساسية لذلك يبقى من مراميها انصاف العاملين بالقطاع وتحقيق سلامتهم أكثر وتحسين ظروف عيشهم ومجال عملهم والرفع من دخلهم، وتقوم الوزارة في هذا الباب بالاسراع بتنفيذ برنامج قرى الصيادين ونقط التفريغ المهيئة مما سيحقق استقرار الصيادين التقليديين ويحسن وضعهم الاقتصادي والاجتماعي ويخلق فرص شغل جديدة ومراكز اقتصادية قابلة للنمو والتطور فبعد الانتهاء من انجاز قربتين في كل من إقليم الحسيمة وإمسوان باقليم اكادير شرع في انجاز القرية بالصويرة القديمة بإقليم آسفي، كما سيتم قريبا انجاز ستة قرى اخرى في المناطق الجنوبية بدعم من قيادة المنطقة الجنوبية للقوات المسلحة الملكية، إضافة إلى أربع قرى على البحر الأبيض المتوسط في إطار برنامج ميدا وتم الاتفاق كذلك في هذه الأيام مع الجانب الياباني على برنامج لبناء أربعة قرى للصيد اضافية في إطار المخطط الخماسي 2000-2004 فيما تم رصد 20 نقطة لتشييد مراكز للتفريغ المهيأة على طول الساحل الوطني إلى حدود سنة 2004 ولتحسين ظروف عمل الصيادين التقليديين سيتم الانتهاء من تسوية الوضعية الادارية للقوارب الصغرى التي كانت تصطاد من دون وثائق إدارية بغية تأهيل قطاع الصيد التقليدي ومنح الصيادين الصغار فرصة الاستفادة من الحقوق الممنوحة في القطاع وتمكين الدولة من تنفيذ برنامجها برامجها الرامية إلى ابراز الشفافية داخل قطاع الصيد البحري وستسمح هذه التسوية في تحسين أوضاع ما ينهاز 100 ألف أسرة وفيما يخص تحسين الظروف الاجتماعية للبحارة الصيادين دائما تم وضع نظام للتغطية الاجتماعية يسمح بإدماج التغطية الصحية لرجال البحر وهذا النظام تم الانتهاء من صياغته من طرف خبراء الإدارة والمهنيين ويوجد حاليا لدى المركزيات النقابية من أجل تدارسه وإبداء الرأي بصدده، وموازاة مع ذلك انشأت الوزارة عددا من المراكز الطبية بالموانئ الوطنية مع إدخال التخصص الطبي في المجال البحري وترمي الوزارة من ناحية أخرى إلى تطوير التكوين البحري

ومناهجه مع الرفع من مستوى المعهد المتخصص التقني في الصيد البحري إلى معهد عالي للدراسات بالإضافة إلى بناء أربعة مراكز جديدة للتكوين في كل من العرائش والداخلة والعيون وآسفي وهو ما سيمكن من تكوين 1000 ضابط سنويا وستسمح الترقية المهنية لفائدة الفاعلين بالقطاع عبر انجاز برامج مكثفة في ميادين استكمال الخبرة والارشاد البحري ومحو الأمية والتوعية لفائدة الصيادين وفي مجال الانقاذ البحري عملت الوزارة على توفير مجموعة من الآليات والمعدات الخاصة بالسلامة والانقاذ البحري وكذا تعزيز تكوين رجال الانقاذ وبالإضافة إلى 19طائرة يتوفر أسطول الانقاذ الوطني على 8 بواخر توجد اثنان منها بالواجهة الأطلسية وثلاثة بالجهة الأطلسية الوسطى في حيث تتوزع ثلاثة وحدات على طول الساحل الأطلسي الجنوبي وتطمح الوزارة إلى تعزيز هذه الامكانيات بتدابير أخرى وذلك بتوفير وحدات ومعدات إضافية والقيام بإجراءات موازية منها تخصيص سفينتين للانقاذ لكل من ميناء الناضور والداخلة وتزويد موانئ سيدي إفني وبوجدور والصويرة وأصيلا والجبهة والمضيق بستة زوارق للإنقاذ وهما موجودين الآن، وإقتناء خمسة زوارق وسفينة وذلك خلال الفترة الممتدة إلى حدود سنة 2003 ،هذا بالإضافة الى أن تزويد البواخر بأجهزة الشاخص المرتبطة بالأقمار الاصطناعة ستمكن من معرفة أماكنها في البحر وسيسمح لها بإيصال إشارة الخطر مما سيساعد سفن الانقاذ على التدخل السريع كما سيسمح عقد الاتفاقية مع مديرية الارصاد الجوية لا صدار نشرات جوية خاصة لحالة البحر والملاحة على صعيد كل موانئ المملكة من أجل تعزيز سلامة بواخر الصيد وبالنسبة لتحسين أوضاع المرأة المشتغلة في قطاع الصيد البحري فإن هذه الأخيرة تستفيد من اهتمام خاص في سياسة الوزارة حيث تم إنشاء خلية لدراسة وتتبع وضعيتها والتفكير في سبل تحسينها وتعزيز مساهمتها في تطوير القطاع عبر خلق مقاولات نسوية وتطوير تأهيل المرأة العاملة في مجال الصيد والاندماج بفعالية في مختلف مجالاته.

وعلى المستوى الإداري وبناءا على توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله تعمل الوزارة على المزيد من تسهيل وتبسيط الاجراءات الإدارية وتحسين الكفاءة الادارية وتطوير مستوى مصالح الخدمات الخارجية وعصرنتها وتحسين مناخها وذلك من خلال تطوير مصالحها وادخال التقنيات المعلوماتية حيث تم ربط أربعة مندوبيات جهوية بالشبكة المعلوماتية المركز، وتوجد أربعة أخرى في طريق الارتباط على أن يتم تعميم ذلك في أفق سنة 2001 ، ولتأهيل المصالح الادارية فإن الوزارة توظف ما يقارب من أربعين إطارا عاليا سنويا يتم توجيهها إلى المندوبيات وقد وصل التأطير في هذه المصالح الجهوية إلى نسبة 30٪ بذل 10٪ التي كانت قبل خمس سنوات.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في مجال التعاون الدولي ترمي الوزارة إلى المزيد من تعزيز موقع المغرب الدولي وتدعيم التعاون جنوب جنوب، وفي هذا الصدد عمدت الوزارة إلى احياء المؤتمر الوزاري للتعاون في المجال البحري بين الدول الافريقية المطلة على المحيط الأطلسي والتي تحتضن بلادنا مقره الدائم وتشكل عضوا دائما في مكتبه، كما ستحتضن مقر المنظمة العربية "أنفوسمك"، فيما تم تعزيز التعاون مع عدد من الدول الإفريقية والعربية بمعاهدات واتفاقيات ثنائية، وتعمل الوزارة على تنظيم أسلاك التكوين لفائدة الأطر البحرية الإفريقية بتعاون مع اليابان ولتدعيم دور المغرب في المحافل الدولية عمدت الوزارة إلى الانخراط في المنظمات الدولية ذات الصلة والمساهمة بفعاليات في اتخاذ القرارات وفي هذا الباب ستنظم بلادنا الاجتماع المقبل للمنظمة الدولية للمحافظة على الطونيات في شهر نونبر من السنة الحالية، وقد أصبح المغرب شريكا محترما على مستوى المنظمات الدولية المختصة مثل المنظمة العالمية للأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للبحر التي تهتم بالسياسة البحرية والسمكية على المستوى الدولي.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

هذه بعض، السيد الرئيس، إن أحد أهم مقومات سياسة الوزارة هي ترسيخ علاقة التشاور مع المهنيين فمنذ تنصيب حكومة

التناوب وانسجاما مع ثقافتها فإن الحوار مع هؤلاء المهنيين، قد عرف تطورا كبيرا حيث شكل دائما مقدمة لكل القرارات التي اتخذتها الوزارة إيمانا منها بأن الحوار والتشاور هو مرتكزالديمقراطية الحقيقية، لقد شكل هذا المسلك منهجا تجسد من خلال اللقاءات التي عقدت مع جمعيات المهنيين وفيدراليتهم، ولأول مرة في تاريخ القطاع تم الاستماع إلى مهني قطاع الصيد التقليدي كما تأسست المشاورات مع الهيئات التمثيلية للقطاع وغرف الصيد البحري وذلك من أجل إشراكها في اتخاد القرارات وتم وضع تنسيق مستمر مع الجمعيات المهنية المختصة من أجل تحديد أشكال التدخل من ذلك التنسيق مع اتحاد الوطني لتصنيع وتصدير الأسماك وذلك من أجل المحافظة على سمعة سمك السردين المغربي في السوق العالمي وكذلك التشاور مع مختلف الاطراف بصدد ملف أثمان الرخويات التي كانت قد عرفت انهيارا مروعا في السوق الدولي، ولتعزيز الوسائل التنظيمية لغرف الصيد البحري قامت الوزارة بمساعدتها بالوسائل المادية والبشرية من أجل القيام بما مأموريتها على أحسن وجه في نفس السياق عقد الوزارة مع المنظمة العالمية للأغذية والزراعة مشروعا يرمي إلى تقوية وسائل عملها.

هذه سيدي الرئيس بعض معالم المحاور الكبرى لسياسة حكومة صاحب الجلالة في قطاع الصيد البحري والتي بدون شك أجابت عن عدة تساؤلات السادة المستشارين وهي محاور تندرج ضمن استراتيجية ذات أبعاد اقتصادية وسياسية متكاملة ومتفاعلة تتوخى الانتقال بالصيد البحري من أداة لخلق التوازن المالي إلى وسيلة قوية ودعامة مثينة لانطلاق تنمية شاملة ومستديمة لبلادنا تحت الرعاية السامية لصالحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله واستلهاما من توجيهاته الشديدة أيده الله ورعاه والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد الوزير،

حضرات السيدات والسادة ،

سنشرع الآن في الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة والبالغ عددها 14 سؤال السؤال الأول موجه إلى السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني المكلفة بالمعاقين حول العناية بالشخص المعاق للمستشارين المحترمين السيدين عمر الجازولي ومحمد بوهو الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد بوهو:

*** المستشار السيد محمد بوهو :**

باسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين

السيدة كاتبة الدولة ،

لا يخفى على سيادتكم أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله مافتئ يولي عنايته الفائقة لشريحة الأشخاص المعاقين وهي إشارة قوية تستدعي من مختلف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين تكثيف مجهوداتهم لادماج هؤلاء في المجتمع وبالتالي تخويلهم مختلف الحقوق والامتيازات التي تنص عليها العديد من المقتضيات القانونية، لذلك وفي علاقة مع هذا الموضوع لوحظ في الآونة الأخيرة إحجام أرباب النقل الحضري على قبول نقل المعاقين إلا بعد إطلاعهم على بطاقة الإعاقة المسلمة من لدن المندوبية السامية للمعاقين طبقا للمادة 7 من مرسوم رقم 2/97/218 الصادر في 19 دجنبر 1997 وهي بطاقة عهد إلى اللجنة التقنية المركزية التي يترأسها المنذوب السامي طبقا للمادة الأولى من نفس المرسوم بدراسة الطلبات الرامية إلى الحصول عليها مع تحديد درجة الإعاقة ومدتها إلا أنه وحتى اللحظة لا يتوفر هؤلاء المعاقون على مثل هذه البطاقات علماوكما هو منصوص عليه في المادة العاشرة من هذا المرسوم أن هذه البطاقة هي وحدها التي تحول الاستفادة من الحقوق والامتيازات الواردة في القانون رقم 81/5 المتعلق بالرعاية الاجتماعية للمكفوفين وضعاف البصر والقانون رقم 92/7

المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين يضاف إلى ذلك أن هذه الاستفادة تظل رهينة بالاتفاقيات التي تبرمها المنذوبية السامية مع الجهات المعنية طبقا للمادة 17 من المرسوم المذكور.

أمام هذا الوضع إذا نتوجه إليكم السيدة كاتبة الدولة بما يلي: لماذا هذا الجمود الذي يكتنف مختلف التدابير والإجراءات التي ذكرناها سابقا؟ وهل فكرت وزارتكم في إعداد صيغ توافقيه تبين حقوق وواجبات مختلف الأطراف المعنية؟ وهل عمدت إلى الاتصال بمختلف الجهات المعنية لإعداد الاتفاقيات تمكن الأشخاص المعاقين من ولوج حافلات الخواص؟ وهل أنتم مستعدون للمساهمة ماليا كليا أو جزئيا لنقلهم عبر هذه الحافلات التابعة للخواص؟ وشكرا السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة لذى السيد وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني المكلفة بالمعاقين للإجابة عن السؤال.

* **السيدة نزهة الشقروني كاتبة الدولة المكلفة بالمعاقين :**

شكرا السيد الرئيس،

شكرا كذلك للسيدين المستشارين على سؤالهم المهم، واللي كيفتحوا لي الفرصة لإعطاء توضيحات حول بطاقة المعاق واللي كانعتبروها من أهم القضايا المطروحة الآن في كتابة الدولة، إذن كما قلتم السيد المستشار ذكرتم بالمسائل القانونية وإحدث مجموعة من كما ينص عليها القانون، وهي حقوق، وكما قلتهم أنه سواء تعلق الأمر بقانون الرعاية الاجتماعية للمكفوفين وضعاف البصر، أو قانون الرعاية الاجتماعية للأشخاص المكفوفين فكلا هذا النصين أحال إعمال هذه الحقوق على المرسوم التطبيقي اللي كيف تتعرفوا صدر 97، والمرسوم التطبيقي بدوره أحال إعمال هذه القوانين على الاتفاقيات الثنائية مع القطاعات المعنية، فسأذكر فقط بالمراحل اللي كانمروا بها لأننا احنا في إطار التحضير لهذه البطاقة.

بمجرد تعيين كتابة الدولة المكلفة بالمعاقين عملنا على تطبيق هذا القانون اللي بطبيعة الحال كان ما عرفش الطريق اللي التطبيق قبل كتابة الدولة، فتقدمنا بمجموعة اقتراحات لأن كنا كانشتغلوا مع وزارة الصحة وصدر قرار بإنشاء اللجنة المركزية التقنية في 23 أكتوبر على اعتبار كان خاصنا أنشوفوا أشكون هما المختصين اللي غادي يحضروا في هذه اللجان، خصوصا وأن القانون كينص على الاختصاصيين اللي خاصهم يكونوا في هذه اللجنة كان عندنا هاجسين، الأول أن الملف الطبي اللي غادي تبلوره هذه اللجنة تكون عنده مصداقية حتى في الوقت اللي تسلم البطائق تكون بالفعل تثبت الاعاقة لدى الأشخاص المعاقين هذا الهاجس الأول، والهاجس الثاني كان عندنا هو أننا كيفاش انوصلوا هذه الملفات إلى المعاقين بدون ما انكلفوهم عناء السفر الشي اللي خلانا اننا انبعتوا هذه الملفات للجمعيات وانعطيوها للعائلات ديالهم وانبعتوا كذلك عبر البريد للأشخاص المعاقين اللي كيطلبوا منا هذه، ماغاديش انذكر المشاكل والجوانب السلبية غادي اخليها ربما للتعقيب إلى هناك تعقيب، إذن هذا الهاجسين أخذوا منا واحد الوقت باش انقدروا انوفروا الأرضية السليمة لإنجاز هذا العمل.

من جهة أخرى كان علينا أن نقوم باتصالات متعددة مع كل القطاعات المعنية في أفق إنجاز واحد النوع من التوافق حول مضمون هذه البطاقة لأن بدون اتفاقيات ثنائية كتبقى هذه البطاقة فارغة وما عندها حتى شي مدلول إذن في هذا الإطار يمكن لي أن أقول لكم أن العمل الجماعي في إطار الثنائي كيطرح بعض الصعوبات ولكن مع ذلك وصلنا إلى مجموعة من الاتفاقيات الايجابية، وغادي انذكر بالأساس اشكالية النقل لأنها هي المطروحة بالأساس توصلنا إلى خط السكك الحديدية إلى اتفاقية اللي كتعفي الأشخاص المعاقين بمرة يعني عندهم الماجنية على مستوى التنقل داخل الوطن، وكتعفي كذلك بالإضافة إلى الأشخاص المعاقين كتفعى 50٪ المرافقين ديال الأشخاص ذوي الاعاقة العميقة فيما يخص النقل الحضري، وهذا كانظن هو اللي مهم جدا كتعرفوا أنه كاين تعدد الأطراف فيما يخص هذا النقل فكاين بطبيعة الحال

النقل داخل المدن اللي هو فيه الخواص وفيه الجوانب المتعلقة بوزارة الداخلية، وتقدمنا بمشروع لوزارة الداخلية اللي كانطلبوا باش تراعي هذه الظروف وتشوف، هناك اشكالية الاحصائيات لأن بالنسبة للخواص كيبغيوا يعرفوا اشحال كاين ديال الأشخاص المعاقين ويعملوا الدراسة ديال الانعكاس المالي باش يقرروا واش المجانية أو فقط يعني تخفيظ التذكرة، بالنسبة لوزارة الداخلية كانتظروا احنا تهيئ الاتفاقية اللي غادي انمضيوها احنا والسي الميداوي، واللي غادي تجيب لنا الجديد في هذا الموضوع فيما يخص النقل والخطوط بين المدن، فهناك عمل مستمر مع وزارة النقل ومع كذلك الجهة المختصة واللي متعلقة ب C.T.M عندنا لقاءا ابتداءا من 27 في هذا الشهر باش انشرفوا اشنو هي امكانيات التخفيظ كذلك كتبقى على مستويات كذلك مثل الشغل كنأكد فقط على أننا كان لنا لقاء مع وزارة الوظيفة العمومية مبدئيا على نسبة مئوية 10٪ بعثناها هذه تقريبا ثلاثة اشهر لوزارة المالية، وهي قيد الدرس لأنه تبين لهم أن تلك النسبة المؤية عالية بزاف مقارنة مع بلدان بحال فرنسا وانجلترا اللي عاطيين 4٪ فنحن ننتظر، فيما يخص التشغيل مع الخواص كان عندي لقاء معهم اليوم اللي كان عندي السؤال شفوي معكم في رمضان، واضطررت لتأجيله لكن مع الأسف مازال ماتعقدش هذه بعض الجوانب اللي وصلنا إليها وبالتالي أوكد للسيد المستشار بأن ليس هناك جمود بالعكس كانشتغلوا السبت والأحد كنشتغلوا معنا منظمات غير حكومية بالمجان في إطار التطوعية لأنا كانتوصلوا ما بين 2400 و2600 ملف يوميا ووصلنا إلى 320 ألف ملف في حين اللجنة التقنية اللي كينص القانون انها تجتمع مرتين في الشهر فهي كتجتمع خمس مرات في الأسبوع وعندنا خمس لجان ويالها وصلنا إلى 3000 ملف هذا باش انبين لكم الصعوبات والحجم الكبير وأنه كانشتغلوا بكل جدية في هذا الموضوع وشكرا السيد الرئيس السيدة والسادة المستشارين .

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيدة كاتبة الدولة المحترمة التعقيب للسيد المستشار أحمد البنا.

السيد المستشار أحمد البنا :

شكرا السيد الرئيس،

غير أطلب من السيد الرئيس تصحيح الخطأ فالسؤال موجه من ثلاثة أشخاص والرسالة اللي عند السيدة كاتبة الدولة عندها فيها ثلاثة أشخاص ماشي زوج أشخاص.

السيدة كاتبة الدولة ذكرتم في الجواب ديالكم على أنه الآن كتبتوا مراسلة فيما يخص النقل الحضري لوزارة الداخلية ولكن اللي كانبغي تنفيدكم السيدة كاتبة الدولة انه فيما يخص النقل الحضري والوكالات الحضرية كان النقل الحضري بالمجان لأنه القانون طبقا للقانون 81-5-7 / 92، اذن كانت المجانية فيما يخص الوكالات الحضارية لما كانت تابعة لوكالة الحضرية أو البلدية الآن اللي مطروح وسبق لنا أن راسلناكم، كانعطيكم مثال على مدينة مراكش عندنا 200 ضرير ما بين 2000 واللي كيصاحبهم 2000 هي 4000 طلبنا منكم باش انتصلوا بالشركات ديال الخواص لأن مراكش مابقاتش فيه الوكالة، وأصبح كله ديال الخواص، بما أنهما كيمتازوا وهذا امتياز اعطي لهم من طرف المجموعة الحضرية طلبنا منكم انكم تراسلوهم أو أنكم تبرصوا اتفاقية وتعطيوا للضرير بطاقة للركوب لأن هديك شركات ديال الخواص وبالأخص الأجانب ماكيعرفوش إلا القانون، فانتما ماكلفتوش انفسكم السيدة كاتبة الدولة العناء باش تكاتبوا هذيك الشركات لحد الآن إلى غاية اليوم ماتصلتوش بهم، على الأقل انعرفوا واش اتصلتوا بهم، أش طلبتوا واش طلبتوا المجانية بنسبة 100٪ أو 50٪ وإلى كانت 50٪ اشكون اللي غيخلص الباقي لأنه كانعرفوا مدينة مراكش كباقي المدن في المغرب أن الضرير تيكون والبطاقات ديال هدوك الناس مازال ماتوصلوش بهم ولهذا كانطلبوا نعم ماتوصلوش هديك 200 ضرير بمراكش ماعندهاش بطاقة ديال الامتياز لهذا كانطلبوا من السيدة كاتبة الدولة أنها تحرك شويا في هذا القطاع وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار .

الكلمة للسيدة المحترمة كاتبة الدولة.

* السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالمعاقين :

بسرعة السيد المستشار،

أنا كنتفهم الهاجس ديالك بالنسبة لمراكش، احنا كانحاولوا في حدود امكانياتنا إننا انعالجوا المشاكل ولكن عندنا توجه شمولي وطني، إذن احنا بصدد الإعداد لمشروع اتفاقية متكاملة فيها الجانب المتعلق بالوكالات الحضارية.

فيها الجانب المتعلق بالخواص فأنا إلى مارسلت مراكش، فاحنا عندنا نظرة شمولية اللي كتخص وتهم المغرب كله، وكذلك أننا وجدنا مشروع واللي هو الان عادي اندروسه في الآجال القريبة، احنا كانتظروا فقط أن الجهات المعنية يردوا علينا، أما احنا المشروع ديالنا واجد وتقدمنا به اليوم فيما يخص مسألة البطاقة احنا مازال ما بدأنا انفرقوا البطائق لأنه فسرت لكت شنو هو المراحل اللي تتمر بها وابغينا ملي انبداوا انعملوا وانوزعوا البطائق انكونوا كانهجوا عندنا بصور ربما غادي انديروا حسب الجهات وغادي انمشيوا الجهات وانوزعوهم باش يكونش داك الاكتضاض أمام كتابة الدولة، هذه المسائل الأساسية، فيما يخص علاش كان النقل مجاني من قبل؟ لأن ماكانش بطاقة اللي كينص عليها القانون كان عرف اللي عنده بطاقة الجمعية كيطلع بها الآن نظرا كتعرفوا المشاكل اللي كيعاني منها المجتمع المدني، فهناك الجاد، وغر الجاد هذه البطاقة ديال الدولة من شأنها انها تعمل حد لأي خروقات، وانها تكون بالفعل اللي حاملها كيحملها لأنه معاق وعنده الحق في المسائل كلها اللي كينص عليها القانون، وكونوا متأكدين السيد المستشار أننا عندنا كامل العزم نظرا أننا بخصوص هذا القطاع كيعرف اهتمام صاحب الجلالة واحنا ماكانبخلوا بحتى شي مجهود باش انخرجوا بهذه البطاقة إلى حيز الوجود ولكن هناك صعوبات حقيقية واللي كانحاولوا انواجهها وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

السؤال الثاني موجه إلى السيد الوزير التجهيز حول نزع الملكية لفائدة الدولة للمستشار المحترم السيد محمد بن الشايب فليتفضل لعرض السؤال.

* المستشار السيد محمد بن الشايب :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

أختي المستشارة، اخواني المستشارين،

في إطار السياسة المتبعة حاليا في مجال الطرق بصفة عامة والطرق السيارة بصفة خاصة، والتي نثمنها ونتمنى لها أن تسير بوثيرة أسرع نظرا لأهميتها القصوى على مستوى البنيات التحتية الأساسية للنهوض ببلادنا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي الذي ننشده جميعا، السيد الوزير، موازاة مع ذلك لابد أن ننظر إلى بعض الجوانب السلبية المتمثلة في نزع الملكية لشق الطرق وخاصة الطرق السيارة بطريقة لا تتماشى مع التغيير الذي تعرفه بلادنا بحيث تنزع الأراضي من أصحابها دون تعويضهم بالأثمان الحقيقية ودون أداء أثمانها قبل استغلالها من طرف الدولة الشيء الذي يعرض أصحاب الأراضي إلى ضياع حقوقهم وخاصة منهم ذو الحاجة الذين يملكون تلك البقعة فقط التي تم نزعها والتي يعيشون منها، السيد الوزير، نسائلكم: ماذا أعدت وزارتكم لتبسيط المساطر وتفادي مثل هذه السلبيات وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم والكلمة للسيد وزير التجهيز للإجابة عن السؤال.

* السيد بو عمر تغوان وزير التجهيز :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء

السيدة والسادة المستشارين،

أشكر السيد المستشار على سؤاله وأريد أن أؤكد له فيما يخص نزع الملكية نظرا للأشغال التي تقوم بها وزارة التجهيز، ليس هنا مسطرة خاصة، فحق الملكية حق دستوري، القانون الذي ينظم مسطرة نزع الملكية معروف ومطبق في هذه الوزارة نظرا للهياكل،

بحيث هذه الوزارة فيها هياكل إدارية خاصة بالمساطير إدارية محظة مديرية شؤون قانونية وإدارية في جميع القطاعات، الطرق هندسة المياه إلى غير ذلك، فهي إذن بطبيعة الحال تطبق هذا القانون والمرسوم الذي ينظمه، كيبقى أنه عند بناء أي مشروع تجهيز، كان سد أو طريق سيارة أو طريق عادية تقوم الوزارة على التوالي بالمراحل الثالية:

1. الدراسة
2. البحث الميداني،

بحيث عندما نقوم مثلا بالطريق السيار يلي الدار البيضاء وسطات بحث ميداني يوضع بجميع الجماعات للتدلية وليبين للمواطنون من يهمهم الأمر بملاحظاتهم، ثم بعد ذلك في مسطرة تطبيق نزع الملكية كتمر بمرحلتين المرحلة الأولى: وهي التعويض عن الأضرار السطحية وتحديد ثمن الأرض الأضرار السطحية هي المغروسات، المساكن إلى غير ذلك، هذه الأثمنة كما جاء في سؤالكم السيد المستشار المحترم تحددها لجنة ينص عليها القانون هذه اللجنة اقليمية محلية، فيها العمالة فيها التجهيز فيها الفلاحة فيها الأملاك المخزنية فيها دار التسجيل والتنبر إلى غير ذلك من المصالح المختصة هي اللي تحدد الثمن ديال المنقولات السطحية، والثمن ديال الأرض، فيما يخص يعني التعويض عن الشطر الأول من نزع الملكية فهو سهل بحيث المالك يلا قبل، وينص القانون على ذلك فيقع التراضي وتؤدى له التعويضات ديالو، فيما يخص الحالة الثانية وهي الأرض هذا والقانون ديالنا كلنا نعرفه قانون لا يرحم أحد بحيث صاحب الملكية يجب أن تكون له وثائق الا يكون من يعارضه، هناك مسطرة إذن إدارية تتبع المراحل ديالها، الاسراع بها أهلا وسهلا، ولكن هذا هو القانون، فهذه المسطرة هذه فعلا يقع يعني أنها كتاخد المجرى ديالها حتى يؤدى إلى صاحب الملك عن الأرض، تؤدى له التعويضات ديالها في إطار دائما انه المالك يمكن له أن يقبل اعتذار السيد الرئيس لأنه هذا سؤال شويا فيه تقنيات أو كيرفض ذاك الثمن وهذه هي المسطرة اللي كتسلكها، والوزارة إذن مستعدة الي كانت بعض الحالات إلى فيها تهاون أو غيرها انها تشوف حالة بحالة وشكرا لكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير التعقيب للسيد المستشار المحترم.

* المستشار السيد محمد بن الشايب :

السيد الرئيس،

شكرا على جواب السيد الوزير اللي كان شويا غير مقنع مع الأسف احنا كانعرفوا بأن هذه المساطر هي من مخلفات الماضي، والمغرب ينشد التغيير حاليا والشفافية ويرفع شعار حقوق الإنسان، والدولة يجب أن تكون أول من يحمي هذا الشعار وحقوق الأفراد والجماعات وبالتالي يجب أن تؤدى الحقوق إلى أصحابها في الوقت المناسب نعم هذه المساطر معقدة وطويلة جدا، ما تنمكلمش السيد الوزارة على مرحلة الاعداد والدراسة يمكن مانقشوهاش، ولكن مع انطلاق العمليات إذن تم الدراسة وتم رصد الميزانية إلى أخره مابقاش عندنا مشكل ديال الوقت إذن خاصنا أصحاب الحقوق خاص يؤدى حقهم مع العلم أن الميزانيات المخصصة للطرف تتوفر لهم مرصودة قبل بداية العمليات، ومع ذلك صاحب الأرض لا يتسلم التعويض الذي يكون عادة هزيلا إلا بعد سنتين أو ثلاثة إن لم أقل أكثر سمعنا كيف طرف أخرى في طنجة إلى أخره كاين 10 سنوات والناس ماتخلصوش، ولهذا السيد الوزير نطلب من الوزارة المحترمة أن تراجع هذه المساطير ونبسطها لتتماشى وحقوق المواطنين في أقرب الأجال علما وأننا نسمع بين الحين والآخر باصطدامات في بعض المناطق بين المواطنين وبين المقاولة التي تقوم بشق الطريق لتتم الاستعانة برجال السلطة لتخويف المواطنين وتهديدهم بعدم تكرار مثل هذه العمليات الشيء الذي لا يتماشى والشعار الذي ترفعه حكومة التغيير وشكرا السيد الوزير:

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

* السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

.....نزع الملكية يجب أن لا نمشي من الجزئيات ونعممبها فالناس اللي كتبقى لهم التعويضات ديالهم، وكتبقى موضوعة في صندوق الايداع والتدبير ماكيتمكنوش أي منها ناس تكون عندهم تعويضات أو كتكون عندهم مشاكل ديال الإرث أو كتكون عندهم عدم توفرهم على وثائق تبين أن الأملاك ديالهم سواء تكون أراضي جموع أو غيرها أو إملاك مخزنية وإلى غير ذلك، فهذا فيما يخص يعني وانتما قلتم السيد المستشار بأنفسكم على أنه الاعتمادات تتكون موجودة تكون موضوعة إلا أنه لازم من أي مالك بعد أن نأتي لمسألة الأرض ومسألة المنزل راه حتى واحد ما تيكول له جيب الرسم العقاري أو جيب الملكية ديال المنزل انت كتسكن فيه كتجي السلطة وشهادة إدارية هذا السيد هو صاحب هذا المنزل كانؤديوا له الثمن، أما ملي كانجيوا لمسألة العقار هذه راه مسألة أخرى واحنا كلنا كانعرفوا اشنو هي المشاكل اللي كتوضعها كتبقى فيما يخص الأثمنة، راه لجنة محلية وصاحب الملك يمكن له أن يقبل الثمن وكما يمكن له أن يرفضه حسب ما ينص عليه القانون، ثانيا راه الدولة بعدما كتجي تدير مشروع من أجل المنفعة العامة، وكتعلن على أنه هذه نزع الملكية كتوقع لصالح المنفعة العامة ما يمكنش لها تخلص صاحب الملك بالثمن ديال المضاربات العقارية اللي هو موجود في المنطقة كتخلصوا على أساس الثمن اللي كتحدده المصالح المختصة فهذه هي الحقائق اللي يمكن لنا أما راه ماكاين حتى شي حالة ديال السلطة كتهدد المواطنين أو الادارة كتنزع من الناس الاملاك ديالهم، كتكون مراسيم وكيتعلن على أنه الأرض الفلان الفلانية لأجل المنفعة العامة ميتقام عليها المشروع الفلاني والادارة أنه هي الأولى باحترام القانون، فهي كتحترم القانون وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

السؤال الموالي الموجه أيضا إلى السيد وزير التجهيز حول وضعية الشبكة الطرقية ببعض اقاليم المملكة للمستشار المحترم الحاج محفوظ أمكرود الكلمة للمستشار لعرض السؤال.

* المستشار السيد الحاج محفوظ أمكرود:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

سيداتي والسادة المستشارين،

سؤال يتعلق بوضعية الشبكة الطرقية ببعض أقاليم المملكة السيد الوزير المحترم لا يخفى على سيادتكم الأهمية القصوى التي تمثلها الطرق لتنمية نسيجنا الاقتصادي وفك العزلة عن المواطن وخاصة بالعالم القروي، ورغم هذه الأهمية أصبحت العديد من هذه الطرق في وضعية مزرية وغير لائقة هذه الشبكة التي أصبحت بسبب عدم الصيانة والإهمال تشكل عائقا وخطورة على حياة السكان وتحد من النمو الاقتصادي المحلي نذكر منها: على الخصوص، الطريق الجهوية رقم 201 الرابطة بين سيدي بنور وشيشاوة عبر اليوسفية لذلك أطرح عليكم السيد الوزير السؤال التالي: ماهي التدابير التي تعتزم وزارتكم اتخاذها لترميم وتوسيع الشبكة الطرقية بمجموعة من الأقاليم التي تعاني من هذا المشكل وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير التجهيز:

شكرا السيد الرئيس ،

أشكر كذلك السيد المستشار المحترم على سؤاله فيما يخص السؤال المعهود وهو بناء وصيانة الطريق فبناء الطرق اللي هي غير مبنية قلنا مافيه الكفاية، وأظهرنا ماهي برامج الوزارة ماهي الاستراتيجية ديالها المتبعة في بناء هذه الطرق اللي هي باقية الآن غير مبنية فيما يخص الصيانة أن الآن الشبكة الطرقية اللي هي

مبنية الوزارة تترصد لها حوالي علي ما يزيد أكثر من 50٪ من الميزانية اللي مخصصة للطرق بصفة عامة، فباستثناء بعض الطرق اللي كانت مبنية وأصبحت الآن بها حركة المرور ضئيلة وليس لها يعني أهمية كبيرة بحيث تجئ في آخر الاولويات فيما يخص الطريقة تامتبهة لصيانة الطرق المبنية، باستثناء هذه الطرق فإن الوزارة تتدخل وبطريقة محكمة وبعد دراسة وبعد يعني أن كل محور طرقي مبني له بطاقة تقنية تتبعه الوزارة باليات لفحصه فإنها تتدخل في كل حين في الوقت المناسب، بحيث عملية الصيانة العملية ديال الطرق تخضع إلى مقايس تقنية إذا لم تتدخل ونعمل على صيانة مقطع طرقي فإنه إذا فات الأوان يجب إعادة بنائه من جديد، فيما يخص الطريق التي جاءت في سؤال السيد المستشار المحترم، وهي أظن الطريق الجهوية 203 هي كتربط ابتداء من سيدي بنور بإقليم الجديدة حوالي على ما يزيد على 136 كلم وتتجه في اتجاه اقليم آسفي ثم شيشاوة، هذه الطريق هذه فيما يخص اقليم الجديدة في حالة جديد على ما يزيد 30 كلم ثم بعد ذلك في اقليم عندما تمر باقليم آسفي ما يزيد على 70 كلم فيها شطر عرضه ستة أمتار والشطر الثاني أظن هو الذي يطالب به السيد المستشار المحترم ما يزيد على 30 كلم عرض القارعة ضيقة فهي برمجة في القانون المالي الحالي، والشطر الأخير منها حوالي 24 كلم أظن باقليم شيشاوة فيه كذلك 18 كلم هي عرضها 6 أمتار و6 كلم ستة كيلومتر الباقية عرضها أربعة أمتار، هي كذلك مبرمجة في القانون المالي المقبل لتوسيعها وبذلك يكون هذا المحور الطرفي ابتداءا من سيدي بنور بالجديدة عبر الاقاليم الثلاثة محور عرضه ستة امتار ويستوفي الشروط ديال الطرق الجهوية وشكرا السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيدالوزير التعقيب للسيد المستشار المحترم.

* **السيد المستشار:**

شكرا السيد الرئيس،

وتتشكر السيد الوزير على رده وكانطلب من السيد الوزير أن يعجل لنا هذا المشروع باش يخرج لحيز التنفيذ في اقرب الآجال وأقرب وقت ممكن. إن شاء الله وشكرا السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد المستشار المحترم،

السؤال الموالي موجه كذلك إلى السيد وزير التجهيز حول وضعية الطرق بمنطقة بن أحمد للمستشار المحترم السيد عبد القادر العسولي الكلمة للمستشار المحترم.

المستشارالسيد عبد القادر العسولي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

اذن السؤال ديالي كيتجلى فيما يلي تلعب الطرق دورا اساسيا في الربط بين المدن وتسهيل التنقل والتواصل بين مختلف المناطق لكن ما نسجله السيد الوزير أن الطرق بالإضافة إلى عناصر أخرى تشكل عاملا أساسيا مسببا للعديد من حوادث السير نظرا لرداءتها وهذا ما نلمسه من وضعية الطرق بمنطقة بن أحمد والمناطق المجاورة لها حيث يمكن أن نعد مشاكلها كالآتي:

1. الملاحظة الأولى السيد الوزير تاكل بنيات الطرقات خاصة منها الطريق الرئيسية رقم 11 الرابطة ما بين البيضاء وبني ملال بهذه الطريق أصلا أي الطريق رقم 11.
2. هناك وضعية طريق بوكركوح حيث تعد النقطة السوداء إذ يعتبرها المواطنون ممرا للموت، وقد أودت بحياة العديد من المواطنين بحيث وجب السيد الوزير خلق على الأقل ثلاثة ممرات على مسافة 3 كلم لتفادي حوادث السير.
3. عدم اتمام الشطر الثاني في الطريق الثانوية الرابطة ما بين بني أحمد ورأس العين.
4. تفادي حوادث السير.

5. عدم اتمام الشطر الثاني في الطريق الثانوية الرابطة مابين ابن أحمد ورأس العين.

6. هناك انعدام وسائل الوقاية المدنية.

7. انعدام وسائل الاسعافات الأولوية.

لكل هذا نسائلكم السيد الوزير. ماهي الاجراءات العملية التي ستتخذها وزارتكم لإصلاح الطرقات بهذه المنطقة تفاديا لتساقط المزيد من الأرواح ضحية الحوادث في يوم واحد سجلنا 11 حادثة في الطريق رقم 111 مابين البيضاء كالفيضانات بحيث أنه كلما هطلت أمطار الخير وإلا وهم الهلع سكان المدينة وللإشارة فقط السيد الوزير سبق أن تكبد كل القاطنين بجوار هذا الممر اللي هو كيشق المدينة أي واد بوريان خسائر مادية كبيرة دون تعويض عنها إثر الفيضانات السابقة وكما أودت بحياة بعض الأفراد المدرسين، السيد الوزير الدراسات انتم تعلمون أنها انجزت فمتى تعطى الانطلاقة لها المشروع، المشروع راه معروف ثلاثة أشطر على الأقل حتى إلى ماكانتش الامكانيات تنبداوا بالشطر الأول اللي كيشق وسط المدينة هذا هو اللي ابغيت انشير اليه السيد الوزير نتمنى أن الاجابة ديالكم تمشي في هذا الاطار وشكرا.

* **السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز:

شكرا السيد الرئيس،

أنا بدوري أشكر السيد المستشار المحترم، على سؤاله وعلى الدقة في سؤاله أظن أننا تنتكلم عن الطريق الوطنية رقم 11 الطريق الوطنية اللي كتمشي من الدار البيضاء وبرشيد، بن أحمد، خريبكة ابي الجعد بني ملال، هذه الطريق كلنا نعرفها يعني من حيث حركة المرور اللي به، من حيث كذلك كيفية والرسم ديالها والمغطات ديالها فالطرق الوطنية، هذا الطريق إذا استثنينا أن المقطع الذي تكلم عنه السيد المستشار المحترم بمنطقة بوكركوح في طريق يعني فيها جميع الموصفات انتاع طريق وطني، الاشكالية اللي هي تطرحها هذه الطريق أنها في هذه المنطقة ديال بوكركوح، الاشكالية الأولى هو أنها منطقة فيها منعرجات وبعض مستعملي هذا الطريق يعني ما كيحترموش أي السرعة اللي هي محددة بهذه المنطقة، الاشكالية وليس بالاشكالية ثانية وهو أن هذا الطرق في القديم كانت طريق مبنية بما يسمى بالحجرة، ومن بعد تم توسيعها وبدأ يظهر يعني لمستعميلي الطريق رغم أن هذا لا يشكل خطرا على حركة المرور أنه الطريق القديم كيبان كتبان عنه التوسيعة من هذه الجهة ومن هذه الجهة، وأنا في الأسبوع المنصرم الاثنين اللي فاتت أو الثلاثاء اللي فاتتت كنت مارا من هناك والشتاء تصب وشفت بنفسي اشنو هي حركة المرور واشنو هي هذا الشطر هذا اللي كانكلموا عليه هو هذا الشطر فعلا تكون هذا الطريق وطني خاص تكون فيه جميع مواصفات تكون عنده يعني هذا الشطر هذا مبرمج في القانون المقبل مع دراسة لإصلاح بعض المنعرجات وأظن التكلفة ديالو تقدر بمليار و100مليون سنتم فيما يخص يعني النقط الأخرى الواردة في سؤال السيد المستشار المحترم يتعلق الأمر بالطريق الجهوية رقم 316 الرابطة بين ابن احمد ورأس العين على طول 22 كلم هي كذلك مقترحة لتوسيعها وصيانتها، بخصوص النقطة الأخيرة، ولن اتعرض للنقط فيما يخص الوقاية المدنية والاسعافات لانها لا تدخل في اختصاص وزارة التجهيز فيما يخص كذلك النقطة ديال حماية بن أحمد من الفيضانات من على اثر فيضان واد بوريان، ففعلا الوزارة قامت بالدراسات اللازمة حددت فيها الأولويات الطول ديال هذا الواد في المنطقة يزيد على 3 كلم ونصف قيمة أظن انجاز المشروع حوالي 40 مليون درهم فالوزارة لا تتوفر على اعتمادات خاصة لحماية جميع المدن وجميع الحواضر وجميع المناطق من فيضانات الأدوية والأحواض الآن ماكايناش غير هذه المنطقة هناك عدة مناطق في المغرب مناطق متعددة منها المدن الكبرى، كل ما هنالك الوزارة وفي إطار القانون اللي هو كيخصص الاختصاصات ديال إدارة هندسة المياه، انها قامت بجميع يعني أقول إن لم تكن جميع، أقول أكثر المواقع اللي هي معرضة للفيضانات، إلا أنه انجاز ديال هذه المناطق والعمليات

اللي قامت بها الوزارة هي بركان، الحاجب، حد السوالم الى غير ذلك هذه المناطق هذه الأشغال اللي تقامت كانت بالأساس بمساهمة الجماعات المحلية المعنية، الوزارة هذه عملية شراكة وتقوم بها حسب واحد الأولويات ليست هناك اعتمادات مرصودة لكل منطقة معرضة للفيضانات للقيام بالأشغال الضرورية، فإذا كانت الجماعة المحلية المعنية بهذه المنطقة أن هذه الاشكالية تطرح بإلحاح، فمشروع الاتفاقية، اعتذر السيد الرئيس، موجود وعليها أن تضع الاعتمادات اللازمة وكاتبناها في ذلك على أساس أنه نقوم في إطار عملية شراكة بانجاز حماية هذه المدينة، وشكرا السيد الرئيس واعتذر لأنني أطلت.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد الوزير.

التعقيب للسيد المستشار المحترم تفضل.

* **السيد المستشار :**

... تكون شافية لأن المدينة فيها 30 الف ديال السكان كنت آمل أن السيد الوزير على الأقل يكول لنا انبداوا الشطر الأول في الوسط ديال المدينة، ولكن مع الأسف وحتى الى تعدر هذا الجانب هذا بالرغم من.. المتعددة في هذا المجال، احنا بالامكانيات ديالنا كبادية اندخلوا في إطار الشراكة، لأن المؤسسات الجماعية غير مسؤولة عن المياه المطرية اللي مسؤولة عليها هي وزارة الاشغال العمومية اللي كتمثل الدولة، اتمنى أن السيد الوزير يراعي هذا الموضوع ويعاود يناقشه من جديد مع المصالح التقنية، على الأقل يبد لنا بالشطر الأول اللي في وسط المدينة ولا يستغرب كذلك السيد الوزير من أثير له مجموعة من الحالات اللي على ضوئها يقوم بواحد الزيارة ميدانية للمنطقة، وفي هذا الصدد غادي انشير في إطار الطرق، أشير أن مجموعة من الطرق المرتبطة بالعديد ديال الدواوير والمداشير الأهلة بالسكان كذلك يعيشون في عزلة تامة على الحواضر ناهيكم عن انعدام المدارس والمستوصفات هذا الشق ماغاديش اناقشه أقول مناطق بقية كما تركها آدم، وهذا الشي باغي انقول أن السيد الوزير خاص يزور هذه المناطق من بين هذه الطرق.

وأنا أشير اليكم بالطرق بسرعة وانعطيكم ورقة تقنية مدققة حول الطرق الطريق الرابطة بين الخطوات ومدينة ابن احمد واللي موقعة منذ عهد الحماية بحيث تعتبر منطقة أولا غابوية وسياحية وبها أجمل معلمة سياحة عبارة عن نزل راكم ربما كتعرفوه، جدرانه تتآكل يوميا، بالرغم من أن تم الترميم ديالو مؤخرا من طرف إحدى الجمعيات التابعة لوزارة الفلاحة بغلاف يفوق 500 مليون أحسن وحدة أحسن نزل اللي كاين في هداك الموقع تمة، ولكن غيب الآن، ثانيا إتمام الشطر الثاني راه أشرت له في المداخلة ديالي كان الطريق كذلك الرابطة ما بين سيدي السبع والغابة هذه كلها مناطق سياحية اللي كيفتقد لها الناس نظرا الانعدام الطرقات الرابطة بين جماعة أولاد محمد عبر الكويطات، كذلك، هناك رابعا الطريق الرابطة مابين الكارة وأربعاء جماعة امكارتو حتى هي معزولة مقطوعة، الطريق ما بين جماعة امخيلة وجماعة اولاد محمد عبر الخزازرة، هذه المناطق كلها اللي كانشير لها السيد الوزير فهي آهلة بالسكان وكيعيشوا عالم ديال العزلة بين الخزازرة وسيدي أحمد فكاك هذا الموقع ديال سيدي فكاك هو موقع يسمى بتمسينة هو مركز أو معقل ديال البورغواطيين أي الدولة البرغواطية فكاين الآن المقابر ديالهم تمة، ويمكن لكم تجيؤا تزوروا تلك المنطقة تشوفها مزيان كاين كذلك النقطة الأخرى كتعلق دائما بالطرق بسرعة السيد الرئيس الى اسمحتوا لي طريق ما بين جماعة النخيلة ومحطة القطار ديال مريزگ عبر الثلاثاء الأولاد في اتجاه مگو، كاين الطريق كذلك المارة عبر جماعة السي الذهبي في اتجاه مدرسة أولاد الرامي، الطرق كلها هذه مقطوعة ما تعملش لها حتى داك التقنة البيضاء على الأقل تولي مسالك إن صح التعبير والمسالك ربما... والمواطن خاص تدار له الطرقات، كاين الطريق ما بين بني أحمد وزاوية سيدي الحاج... معلمة تاريخية اتجاه المكرط والنخيلة والحفيرات، إضافة الى مجموعة من الطرق التابعة للجماعة عين الضربة اللي كلها ماكايناش حتى المسالك حتى هي منعدمة،

الإشارة السيد الوزير فإن مجمل هذه الطرق لربما بعدم العرض ديالها على مستوى هذا المنبر تبقى هديك المنطقة كلها مغيبة، هذه المنطقة اللي الناس ديالها كلهم يؤمنون بالهجرة ما اكثرهم راه هاجروا وجلهم غادي يهاجروا، أولا ماعندهمش المواصلات ماعندهم الإنارة وماعمرهم غادي يستفيدوا من الكهرباء، ربما من دابة حتى سنة 2010 ربما هذا هو حسب المخيلة ديالي، معنى هذا الناس غادي يبقاوا في عزلة تامة لا طرقات لا مستوصفات إلى امشيتوا الى تلك المنطقة تستغربوا لا تمدرس، معنى الناس تيعيشوا في عالم بدائي أنا انتمنى تقوم بالزيارة لتلك المنطقة، نقطة اخيرة السيد الرئيس الى اسمحتوا لي محيط الدائرة إشارة وجيزة السيد الرئيس، السيد الوزير المحيط ديال الدائرة على الأقل فيه 400 ألف ديال السكان اللي كلهم تربطهم هذه الطرقات كيستعملوها وللحد من ظاهرة الهجرة كانتمناوا تكون واحد الدفعة وتزوروا المنطقة على الأقل اتدار في إطار الشراكة مع وزارة الفلاحة اللي كتقوم بالجانب ديال هذه الطرقات، كما لا ننسى كذلك أن الدور اللي كانت قامت به الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل هي اللي فتحت واحد النوع ديال الزمل في إطار الأوراش 80 كلم اللي صلحت في تلك المناطق اللي فتحت منافذ ديال التواصل في المدينة لولا تلك الاوراش لما دوك الناس باقيين في عالم العزلة انتمناوا السيد الرئيس يأخذ هذا الطرح ديالي بواحد النوع ديال الايجاب ويجاوبنا بشكل ايجابي على ورقة تقنية اللي غادي انوضعها في المصالح والي تعذرت عليكم الزيارة ديال المنطقة بإمكانكم إيفاد لجنة تقنية باش يعاينوا ويعايشوا الألم الذي يعيشه الساكنة ديال المحيط الدائري ديال منطقة بن أحمد وشكرا.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد المستشار المحترم الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد الوزير:**

شكرا . أنا بدوري أود أن أشكر السيد المستشار المحترم على الدعوة رغم أنني أعرف هذه المنطقة وأعرف كاين البادية. وكمنتخب انتاع البادية ما تعانيه البادية من مسالك والطرق كانت مرقمة أو غير مرقمة، وأريد أن أشير أن وكما جاء البارحة في التصريح ديال السيد الوزير الأول أنه حاليا رغم المجهودات فالآن الشبكة الطرقية ديال 60 ألف كلم ما منها إلا 30ألف كلم ديال الطرق اللي هي مبنية منها الطريق الوطني اللي كانتكلموا عليه وكانذكروا عليه جميع وما تبقى داخل في هذا، وكلنا نعرف المشاكل اللي كيعاني منها السكان، كيبقى وهذا جاء في التعقيب ديالكم السيد المستشار المحترم يجب على الجماعات المعنية أنها أن تتحرك وأن نتعاون بالوسائل الموجودة عندنا وانوضعوا غير ذلك الشي اللي كلتي ديال التفنة أوداك التراب الأبيض باش يصيب الناس كيفاش يدوروا مؤقتا وهذه التجربة قمنا بها في عدة عملات في كل إقليم 10-15 كلم وأننا في السنة اللي فاتت انجزنا 700 كلم وكاين بعض السادة المستشارين كيعرفوا في المناطق ديالهم انجزت وتنشوف السي الحدادي كيديرلي براسو انجزت في المناطق ديالهم فهنا كذلك يكن أنه كذلك هاد الدائرة ديال ابن احمد أنا مستعد أن استقبل المنتخبين ديالهم كلهم واندیروا واحد العملية ديال الشراكة وبالاليات الموجودة عندنا وبالإمكانيات الموجودة عند الجماعات نواجهو هذه القضية ديال المسالك وما نتسناوشي تكون صفقة ومقاول ويجي يبني لينا طريق مرقم لأن الإمكانيات ديال الدولة محدودة هذا فيما يخص هاذ واستسمح مرة أخرى سيدي الرئيس فيما يخص حماية المدينة من الفيضانات 25 ميلون درهم 2.5 مليار ثمن الشطر الأول أنا لازلت أوكد على الجماعة المعنية أظن المجلس البلدي ديال ابن احمد أن يأخذ البادرة ويتجند ويوفر الاعتمادات اللازمة باش يجعل وزارة التجهيز أنها كتابعو وينجز المشروع وشكرا.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موجه الى السيد وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني حول تسوية وضعية الأعوان الغير الدائمين في التعاون الوطني للمستشارين المحترمين السادة

عقا الغازي سعيد أوخويا وعبد الصمد عرشان الكلمة لأحد السادة المستشارين لعرض السؤال تفضل السيد المستشار.

* المستشار السيد سعيد أوخويا :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء، اخواني المستشارين،

السيد الوزير،

كما تعلمون تلعب لأطر الفاعلة في إطار التعاون الوطني دورا أساسيا في تفعيل وتنشيط الاقتصاد الوطني ببلادنا حيث يحد العدد من الأطر الغير الدائمة مثلا تقوم بمهام مدراء بدور الأطفال هذا دون أن ننسى المجهودات التي يبدلونها لتنشيط هذا المجال الحساس من خلال التسيير الاداري والمالي إلا أنه وللأسف الشديد نسجل معاناة هذه الفئات من مشاكل جهة نذكر من بينها على سبيل المثال لا للحصر عدم مقاضاتهم للحد الأدنى للأجور كما هو معمول ومنصوص عليه في مرسوم 88/28 لذا نسائلكم السيد الوزير عن الاجراءات والتدابير التي تعتزمون القيام بها لحل المشاكل التي تتخبط فيها هذه الفئة وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم الكلمة للسيد الوزير.

* السيدحمو أوحلي كاتب الدولة لدى وزير التنمية الإجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني مكلف بالتضامن والعمل الإنساني:

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

حقيقية أشاطركم الرأي وأريد أن أحي العاملين في قطاع التعاون الوطني يعني الى كاين شي ناس يمكن يطبق عليهم النضالية والتفاني في العمل والعمل الشاق العمل الاجتماعي تعرفونه ولعمل شاق وهو هذا الشي ينطبق على العاملين وبالأخص أعوان التعاون الوطني بطبيعة الحال كاين اشكال لانه مرتبط بالتاريخ ديال ادماج هاد الأشخاص بالتعاون الوطني بحيث أن في البداية كانوا يتقاضوا نصف الراتب ديالهم نقدي وكانوا يتقاضوا كذلك النصف الآخر عيني هذا في الأول من طبيعة الحال ملي ما بقاتش تلك المساعدة المؤونية اضطر التعاون الوطني أنه يخرج أكثر من 30 مليون درهم باش يكمل لهم واحد القسط فيما يخص الراتب ديالهم اللي هو في الحقيقة ماشي حد الأدنى ولكن مابعيدش عليه كثير قريب ليه واحنا في الحكومة واعين جد الوعي فيما يخص الترسيم ديالهم هو الآن الشغل الشاغل ديالنا ولكن بطبيعة الحال هذا المشكل مطروح في الحوار الاجتماعي ومطروح لجميع الأعوان الغير المرسمين في القطاعات العمومية وكذلك في المؤسسات العمومية وبالتالي هذا راكم اسمعتوا التصريح ديال السيد الوزير الأول هنا أمام المستشارين المحترمين وأنه من بين النقط اللي غادي تناقش وهو من طبيعة الحال هذا الترسيم ديال واحد 60 ألف اللي من بينها 4000 ديال التعاون الوطني اللي بطبيعة الحال الملفات ديالهم جاهزين وبالتالي غتكون المعالجة مع اتفاق مع المعنين بالأمر معالجة الاوضاع ديالهم وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

قبل أن نتطرق للسؤال الموالي توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان المحترم يقول فيها تبعا للكتاب المعلن عن مضمونه عند بداية الجلسة والذي أحيطكم فيه علما بأن السيد الوزير المكلف بالتعليم الثانوي والتقني سينوب عن السيد وزير التربية الوطنية ، يشرفني أن أبلغكم ونظرا للالتزامات حكومية طارئة فإن السيد عبد الله ساعف الوزير المكلف بالتعليم الثانوي والتقني لن يتأتى له الحضور في أشغال الجلسة هاته ويلتمس تأجيل الاجابة عن نفس الأسئلة المدرجة في جدول أعمال يومه الى جلسة أخرى لاحقة، السؤال الموالي موجه الى السيد وزير السياحة حول تقنين نسبة العمولة في القطاع السياحي للمستشارين المحترمين السادة عمر الجازولي، أحمد البنا، عبد القادر النميلي، ومحمد عذاب علما بأن السيد المكلف بالعلاقة مع

البرلمان سينوب عن السيد وزير السياحة في الجواب عن هذا السؤال تفضل السيد المستشار.

* **المستشار احمد عذاب :**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

يعتبر قطاع السياحة قي بلادنا من النشاطات الاقتصادية المنتجة نشاطا اقتصاديا منتجا فهو ثاني مورد ديال العمة الصعبة كما أنه يتميز بخلق عدد كبير من فرص الشغل ويساهم بشكل فعال في ترويج منتوجات الصناعة التقليدية ويرتبط به حوالي 42٪ من سكان المغرب لأن العلاقة ديال السياحة مع الصناعة التقليدية مرتبطين إلا أن هذا القطاع يعاني من مشاكل حادة تعصف به لهشاشته ولوجود منافسة جهوية ودولية ومن هذه المشاكل ارتفاع نسبة العمولة واللي كتعرف بالجعبة في المدن السياحية تعرف بالجعبة والكل يعرف هذا المفهوم ديال الجعبة هذا المشكل يعاني منه تجار مصدري الصناعة التقليدية وأرباب المطاعم المصنفة ويتسبب ذلك وسبب ذلك يرجع الى تصرفات وكالات الأسفار والبوابين ديال الفنادق وبعض المرشدين السياحيين من جراء توجيه قوافل السياح الى هذا المحل التجاري أو داك وبيع حق المرور وطلب نسبة مرتفعة من العمولة من التجار مقابل المبيعات ومن أرباب المطاعم حسب عدد الزبناء السياح نفس الدور يقوم به بوابي الفنادق بالنسبة للسياح الفرادى يعني بطريقة أوضح هذه القضية ديال الجعبة ولت كتمس جميع الوافدين على المملكة من السياح الى ماجاش عن طريق الوكالة وجاء عن طريق الفردية كانت هذاك اللي في باب الفندق اللي كيتكلف به ويصدره الى المكان اللي عنده فيها الجعبة وكذلك كانعرفوا أن هذا الشي أصبح جاري به العمل ويسمى بيع المرور ديال السائح إلا أن هذا الشيء يدفع التجار وأرباب المطاعم للجوء الى مناقشة حادة وشرسة بلغت حد القمار في ارتفاع نسبة العمولة المدفوعة والشي اللي كيضر بالتجار. الصغار وأدى الى ارتفاع مهول في الأثمان أو الى انخفاظ ملموس في الجودة احنا كانعرفوا أنه مهما كتكون تلك العمولة مرتفعة إما كتكون الجودة ناقصة أو لا كتكون السمعة ديال البلاد كتمشي هدرا لأن السائح ملي تيشري شي حاجة اللي فوق المستوى ديالها لابد أنه كيعثر على أنه راه تشمت في واحد الظروف.

لهذه الأسباب يشرفني أن أطرح على سيادتكم الأسئلة التالية متى ستعمل وزارتكم على تقنين نسبة العمولة مسألة أصبحت ضرورية ومعمول بها اللهم انحددوها وانعرفوا النسبة ديال العمولة وتكون بطرقة ديمقراطية وبطريقة نزيهة وماهي الاجراءات الاستعجالية اللي كتنوي وزارتكم القيام بها للحد من هذه السلوكات علما أن حل هذه المشاكل يتطلب اعتمادات مادية قدر ما يتطلب تطبيقا فعليا للقوانين والتتبع والمراقبة من طرف المصالح الخارجية لوزارتكم الى جانب المصالح الأخرى المختصة وشكرا السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان نيابة عن السيد وزير السياحة :**

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في الواقع السؤال اللي تقدم به السيد المستشار جد هام ويعطينا واحد الصورة واضحة على أسباب ديال التدهور اللي يمكن يعصف بالسياحة ديالنا بسبب الناس اللي تيستفدو من السياحة بحيث لدرجة أنه أصبح الآن يطالب من الحكومة انها تقتني واحد العمولة اللي هي غير مشروعة في الواقع انه وزارة السياحة تسهر على أساس أنه الأثمنة أولا ديال المواد اللي تدخل في الصناعة التقليدية خاص تكون أثمنة اللي هي مراقبة ومحددة ومعلنة ويبقى الآن فيما يخص هذه العمولة اللي في الواقع هما التجار أصبحوا من جهة ضحايا لهؤلاء الذين يستفيدون من هذه العمولة اللي هي غير مشروعة وفي نفس الوقت مشجعين لاعطاء هاته العمولة بكيفية

غير شرعية وللمس بالمنافسة الحرة اللي هي خاص تكون ما بين التجار الآن القانون اللي مطروح أمام البرلمان وهو قانون المنافسة يعالج هذه الأمور هذه ولكن ماشي القانون بوحده اللي خصو يعالج هذه المسائل خاص السلوك والتربية والاقتناع بأنه هذا الشي يمكن أن يستفيد منه واحد التاجر مرة أو مرتين ولكن تيحطم به البلاد ديالو والسياحة في البلاد لمدة طويلة وهنا المهنيين تيتحملوا المسؤولية اشنو هو الدور ديال الغرف ديال الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية أشنو هو الدور ديال الجمعيات بحيث خاص يلعبوا دورهم فيما يخص الكشف عن هؤلاء المتلاعبين اللي تيسيؤوا الى السياحة ديالنا وكل ما كانوا المهنيين كتفوا الجهود ديالهم وأثاروا انتباه المسؤولين لأنه كاين قطاع الساحة وكاين كذلك مسؤولي السلطات المحلية فيما يخص وضع حد لمثل هذه التصرفات هذه أمور اللي هي ضد القانون ولهذا خاص القانون يطبق ولهذا اللي غادي يمكن له أن يثير الانتباه هما الناس المهنيين وفي نفس الوقت ما يبقاوشاي يعملوا هذه المنافسة الغير المشروعة فيما بينهم واللي تضربهم في الواقع لأنه كلهم الآن مع ارتفاع ديال السياحة ومع إلى حسنا السمعة والجودة ديال المنتوج السياحي معنى هذا أنه غادي يكون إقبال علي البلاد ديالنا فإن البلاد هي حسب الازدهار ديال السياحة اللي كاينة وتتعرفها بلادنا يعني يمكن لها تكفي باش يمكن كل شي يعيش مزيان ولكن خاص الناس ما يبقاش عندها هذا الجشع وهذا الطمع وهذا يعني الأنانية باش يمكن لهم يستولوا على كل المداخيل اللي كتجئ من عند السواح يعني واحد الفئة اللي هي قليلة لهذا يعني الحكومة ووزارة السياحة بالخصوص عاملة مجهود وعملت تجربة ديال الشرطة السياحية في عدد من المدن غادي يمكن لها تعمم هذه التجربة ولكن خص تكون المساعدة ديال الجميع من أجل محاربة هذه الظواهر ديال الغش والفساد في هذا القطاع وشكرا السيد المستشار السيد الرئيس.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد الوزير التعقيب للمستشار المحترم.

*** السيد المستشار :**

شكرا السيد الرئيس،

كذلك شكرا السيد الوزير في الحقيقة اللي دمجتي المسؤولية ديال السياحة بالنسبة للغرف احنا كانعرفوا بأن الوكالات الوقت اللي كتحدد واحد مجموعة ديال السياح تتكون هي المسؤولة بهم احنا كانگولوا هذه الوكالات ماعندناش الغرف لها وماعندناش حتى شي سلطة على هذه الوكالات احنا كانوجهوا السوآل ديالنا للسياحة تنوض تحرك وتحارب هذه الظاهرة هذه لأن احنا الأولين ضرورين وأنا كان بودي معالي الوزير كنت باغي انطلب من السيد رئيس المجلس الموقر أنه انكون ذاك التلميذ الكسول اللي حفظ الانشاء ديال الحديقة والموضوع كان الطائرة وغادي انصدق بدأت في الطائرة طارت وطاحت في الحديقة وانزل الموضوع على هذا وانربط بين المواضيع ولكن نزولا عند رغبة الاخوان اللي غادي يبداوا يعلقوا علي الوقت اللي غادي انستغرقوا بزاف والمشاكل ديالنا وهذا السؤال معالي الوزير راه مطروح من شهر 99/5 المشاكل ديال قطاع الصناعة التقليدية هذا هو الجوهر لأنه احنا طالبا باش والمهنيين طلبوا باش يكونوا غرف مثلا ديال السياحة باش يمكن لنا ان تنسقوا هذه الغرف لابد باش تمشي في التيار اللي هو قلتم معالي الوزير الحماية ديال المنتوج والحفاظ على السمعة ديال البلاد ولكن بالنسبة للقطاع ديال ماكاينش واحد الأزمة هنا معالي الوزير في التعقيب ديالنا الى جئنا انحددوا مثلا هذا النسبة ديال الجعبة راه كاين المدن اللي كتوصل فيها الى 50٪ حب وتبن مثلا المنتوج تيطيح ب10 ريال كيعطي عليه 10ريال أخرى غير ديال الجعبة إذن فين مشى الحق ديال الصانع التقليدي مشى كتولي المسائل ديال السمسرة هي اللي كاينة والي ماكانتشاي وما أداشاي هديك الواجبات ماغاديش يمكن يدوز عنده السائح غادي يمشي للمكان المعين له ومحدد له احنا هذه المراقبة وهذا الشيء كانطلبوا من الوزارة باش تشدد هذه المراقبة وتقوم بالواجب ديالها وكذلك احنا بدورنا غادي يمكن لنا انعرفوا مع من انهدروا لأن هذاك الگيدولا داك الانسان المرشد راه عنده مسائل وتعليمات

يديرها ولكن المسائل اللي هي سرية ماكيعرفهاش حتى شي واحد راه الى ماتعطاتوش ديك الجعبة ما يمكن لوش يمشي عندشي واحد الى ماكان راه مصفي معه.

إذن معالي الوزير احنا معك واحنا ضد هذه المسائل هذه ومتجندين الغرف بصفة عامة وراكم تتعرفوا المواقف ديال رؤساء الغرف والغرف لأن هذا مشكل كيضر المنتوج ديال الصناعة التقليدية الوقت اللي كتكون هذه العمولة غالية راه المنتوج كيهبط المستوى ديالو وهذاك الانسان اللي هو صانع حقيقي ماتيبقاش لمن يبيع لأن الثمن ديالو غالي وبهذه الاشكالية كيصبح متعرض للضياع وعلى من كانحصلوا على الصناع اللي هما دون المهارة اللي تيمكن تدير لنا منافسة دولية واللي غادي يمكن لنا انشجعوا بها هاد الصناع اذن معالي الوزير أن كانتأسف لأنه الدور ديال وزارة السياحة خاصها تقوم به واحنا معها لأن احنا دائما كنضربوا على أيدي المضربين في هذه القضية وكانوجهوا اتهامات ديالنا الى البزرية ولكن هما كتلقى عندهم هذا المبرر ديال الجعبة وشكرا معالي الوزير السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير:

السيد الرئيس،

تنعتقد بأن الأهمية ديال هذه المناقشة بكيفية علنية داخل المجلس والرأي العام يتابع هو أنه باش يمكن أن نستنكر هذا الأسلوب وانعتبروه بأنه مشين بنا ويمنعه القانون وأنه من واجب الناس اللي تيعرضوا الى هذا النوع من الاستغلال انهم يعلموا ويكشفوا على الأسماء ديال هذا اللي تيعاطوا لهذا النوع من العمل الى درنا يد في يد غادي يمكن انحاربوه ما غدينش يوقفوا هما ضد القانون ويعملوا هذا الأسلوب ديال الاستغلال ويعملوا الاثراء بلا سبب هذا الشي خاص يتوضع له الحد ولكن خاص تيكشف الأسماء دال هذا الناس وفي ذاك الوقت الوزارة والسلطات المعنية لازم ماتقوم بالواجب ديالها وشكرا السيد الرئيس السادة المستشارين.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد الوزير .

السؤال الموالي موجه الى السيد وزير الطافة والمعادن حول معاناة المواطنين من معاملات قصرية تعسفية من طرف المكتب الوطني للكهرباء للمستشار المحترم السيد محمد بلعباس حسون الكلمة للمستشار المحترم.

* **السيد المستشار محمد بلعباس حسون :**

باسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء .

السادة المستشارين،

في 30 شتنبر 1999 وجهت سؤالا مكتوبا للحكومة بشأن الممارسات المتعسفة للمكتب الوطني للكهرباء وفروعه في سائر مدن المغرب والجهات التي تيسرت لها الكهرباء بالبادية وأتوقع أن الحكومة قبل الجواب الذي أعدته على لسان السيد وزير الطاقة قد أقدمت بعد التحري الميداني طبعا على اتخاد جملة من الاجراءات على أني لا أخفي أنه خلافا لما تعودناه من بعض التغيير الذي يطرأ إثر طرح سؤال ماعلى قطاع حكومي ما فإن الملاحظ خلال أربعة اشهر ونيف على طرح هذا السؤال ازدادت تصاعدية خشونة تعامل المكتب الوطني للكهرباء مع زبنائه بحيث أن المكتب الوطني للكهرباء يتجاهل وينسى أنه مؤسسة انشأتها الدولة لأداء خدمة عمومية في أحسن الظروف وبأحسن الوسائل وبألف تكلفة لكن المكتب الوطني للكهرباء بحكم انفراديته واتاحة الفرصة الاحتكارية له تحول الى غول لا يبالي ولا يأبه بأية مسؤولية ويعتبر نفسه أكثر ممن انشأه لانه ينفرد بالمواطنين عبر عقوده الإذعانية وتقديراته الجزافية لحجم الاستهلاك وقيم الربط والعداد وقطع التيار لأسباب تحكمية إضافة الى تحميل الزبناء كل التبعات مما يؤكد أن المكتب

أصبح أكبر من الدولة وأغلظ من المواطنين اجراءاته وأعماله لا تقبل النقاش ولا المراجعة ولا التحاور اسئلوا عنه المنعشون العقاريون، اسئلوا عنه تعاونيات السكن اسئلوا عنه البلديات التي اضيفت اليها جملة من دواوير البادية على إثر التقسيم 92 خدماته مكلفة ومعقدة وباهضة التكاليف وبطيئة وهذا مادفعني الى أن أقول في السؤال الذي بين أيديكم السيد الوزير أن الأمر يتعلق بمعاناة عامة المواطنين من معاملة قصرية متعسفة لا حدود لعاجوليتها وصل فيها، تباشرها مؤسسة المكتب الوطني للكهرباء سواء في المدن أو في البادية وكل تعامل فروع المكتب الوطني للكهرباء وشروطها باهضة الكلف لا تخضع إلا لمنطق الاحتكار الذي لا قبل لجيوب المواطنين به بل إنها تتعمد الإختفاء وراء بعض المبررات التقنية الواهية الحجة لتفرد بعض الأنواع الانتاج بالاستعمال المجبر على استعماله وشرائه وحده دون غيره وتأمر بتغيره ولو كان المطلوب تغيره صالحا للاستعمال اضافة الي أن مجرد تغيير العداد أصبح يكلف مصاريف إلزامية أخرى أما المتعارف في مصاريف الربط فقد عرف هو الآخر مسارا آخر مكلفا.

لذلك السيد الرئيس نسائل الحكومة عن حدود شروط وضوابط معاملة المكتب الوطني للكهرباء التي باتت مكلفة وباهضة الثمن وتعسفية وبطيئة متعجرفة ولا حدود تنتهي إليها وهل من المنصف أن يهيمن وازع الاحتكار المتفرد الذي لا يفعل إلا ماشاء المكتب الوطني للكهرباء ولو كان ماسا بأبسط حقوق المواطن والحرية وجودة الخدمة وباهض الكلفة، ماهي الجهة التي يمكن أن يحتكم إليها المواطنون؟ هل الحكومة قادرة على كبح جماح وشروط المكتب الوطني للكهرباء، وشكرا.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار المحترم الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد يوسف الطاهري وزير الطاقة والمعادن :**

باسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

شكرا على سؤالكم المهم المكتب الوطني للكهرباء يخضع في تسييره الى مجلس إداري والمجلس الاداري تعقد تحت رئاسة السيد الوزير الأول منذ ثلاثة أو أربع أشهر مضت وأعيد النظر الى كل الصلاحيات وبدقة لما يمكن للمكتب الوطني أن يقوم به من أعمال في إطار اختصاصاته ومسؤولياته والمكتب الوطني للكهرباء ليس له أن يتجاوزتماما ما اسند اليه لا من اختصاصات ولا من صلاحيات أو لأعبر عبر المجلس الاداري الذي يترأسه السيد الوزير الأول ثانيا عبر الوصاية التي تقوم بها وزارة الطاقة والمعادن نحن الآن نسير قدما في إعادة مفهوم أنشطة المكتب الوطني للكهرباء لا أريد أن أعمم نبقى في هذا المثال فحسب وأن نرى من جديد وبإعانة السادة المستشارين والبرلمان ككل في ماهي اختصاصات هذا المكتب؟ وكيف له أن يقوم بما فيه صالح الشأن العام فإذن هذا عمل استراتيجي مهم ومستقبلي يجب أن نعمل جميعا في تقنينه وفي تشيده لأنه عمل كبير وفي ارجاعه الى المجاري العادية، المكتب الوطني للكهرباء حسب الظهير الشريف يعطى حق في الأنشطة الكهربائية بكيفية واحدانية ما يطلق عليه بمفهوم الاحتكار ولكن الآن الى شفنا وحاولنا باش انشوفوا الجو العام الموجود داخل المملكة الشريفة نجد فيما يخص.

1. الانتاج ما بقاش المكتب الوطني للكهرباء بوحده عنده حق احتكارية الانتاج الآن شركات دولة ضخمة ابحال **ABBS** بالجرف الأصفر... وغدا ستفتح الأظرفة لربما غدا ديال **200** مليار ديال الاستثمارات ديال الطاقة الريحية ديال واحد العدد ديال المشاريع وخاصة في طنجة وفي الجنوب ديال انتاج الطاقة الكهربائية من طرف الشركات الدولية بامتيازات خاصة .

إذن فكرة احتكار الانتاج اللي كانت عند المكتب الوطني للكهرباء اللي كنتكلموا عليها تقلصت ومازال غادي تزيد تقلص لأن المناخ العام والاختيارات الليبرالية واللي تكلم عليها سيدي الله ينصره واللي تكلم عليها السيد الوزير الأول كذلك هي ماشية باش انتفحوا المجال بواحد الكيفية استراتيجية ومسؤولة أمام الشركات

الدولية للقيام بالإنتاج الكهربائي كيفما كان نوعة وكيفما كانت اختصاصاته ويمكن لي أن أجيب على هذا السؤال بدقة وبكيفية أهم لا في اللجان ولا داخل القبة المحترمة ديال كيفية اعطاء الامتيازات الإنتاج الكهربائي داخل البلاد لأنه غادي يكون هو الأول حسب المخطط الخماسي وما أنساوش بأن وزارة الطاقة مازال السيد الرئيس وعلى كل حال في التعقيب غادي انعاود انرجع فيما يخص هذه النقطة.

* **السيد رئيس الجلسة:**

في التعقيب غادي يضيف السيد المستشار المحترم التعقيب تفضل السيد المستشار.

* **السيد المستشار:**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

حضرات الاخوان،

على كل حال يظهر من خلال العناصر الأولى للجواب أن السيد الوزير وجدانيا يشاطر المواطنين المحنة اللي كيعيشوها اللي كانتمناوا وذكرنا بأن المكتب الوطني كاين واحد الضوابط ديال المجلس الاداري واللي اجتمع هذه غير ثلاثة أشهر والقضية انتاع الوصاية الممارسة عليه ولكن اللي انبغي وانعاود انذكروا به السيّد الوزير في هذه المناسبة اين هو المجلس الاداري من الواقع المتعسف اللي كيعيشه المواطنين في الوقت اللي الدولة ماشية في قضية حرية المنافسة حتى مكتب الحبوب اللي فيه قوت الناس تحرر، المكتب الوطني في هذا البلاد راه كيدير بالمواطنين مابغى الى كان تقلصت الاحتكارية ديالو من حيث الانتاج فراه القضية ديال التوزيع والخدمات هي المحنة واش غادية تقلص هذاك النشاط ديالو اللي محن المواطنين واللي تسبب في تعويق التنمية الاقتصادية اللي كانت منوطة به لذلك احنا واعيين بأن هناك ضوابط تنظم هذا النوع من المؤسستن ولكن هذا النوع من المؤسسات كيكبر على كل شي وكينسى وماكيبقى ويبان له حتى حد ولذلك احنا وضعنا السؤال ابغينا اثره قبل ما يجيء الجواب ديال السيد الوزير، وللأسف ربما حتى الحصة الزمنية لا تساعد على طرح المحاين والهموم اللي كيعيشها المواطنين لا من خلال ممثلين ديال الأمة ولا من خلال ممثلي الحكومة وشكرا.

* **السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد الوزير:**

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار،

باش اندوز للشطر الثاني من السؤال ثم الجواب لأن حقيقة استراتيجية المكتب الوطني والمؤسسات العمومية حديث طويل ومهم، ويدعو الى التفكير من جديد في قضية الوصاية ولكن فيما يخص التوزيع التوزيع الآن المكتب الوطني كيمثل 50٪ فحسب، و50٪ مابقاتش تابعة للمكتب الوطني للكهرباء، مابقاش 100٪ ابحال اللي كان حيث أن الفضاء التوزريعي تغير هاد 50٪ أشكون الآخر اللي كاين كاين أولا الوكالات المستقلة في المدن هي اللي كتقوم بواحد الدور كبير فيما يخص التوزيع وثانيا كاين الشركات اللي اخدت الامتياز من المجموعات الحضرية ابحال ليديك وRIDAL في الرباط الى آخره، حتى هديك كتلعب واحد الدور كاين 25٪ بلاما انشاوس باللي الدار البيضاء بوحدها كتمثل 25٪ وهاد، LA RIDAL في الرباط إذن فيما يخص التوزيع المكتب الوطني للكهرباء الآن كيمثل 25٪ فحسب.

فيما يخص الكلام ديالكم السيد المستشار ديال بعض التصرفات المشينة من طرف المكتب الوطني فيما يخص الشروط العامة والخاصة للتعاقد كاين هناك تعاقد مبني وموضح فيما يخص الربط بالشبكة وتوزيع الكهرباء، وكيخص المواطنين يكونوا على علم بهذا التعاقد هذا، محددة في عقد الاشتراك ووثائق الربط طبقا لمقتضيات الفصول 27 الى 31 من كل دفتر التحملات الخاص بالمكتب، هذه البنود من 27 الى 31 ديال الربط الكهربائي مابين المستهلك والمكتب الوطني كيخص حتى المستهلك يكون على علم بها

والى شاف بأن المكتب الوطني ماكيحترمش هذه البنود هذه كيخصه يقوم بالواجب ديالو اتجاهه ابحال اللي كان كيقول السي محمد بوزبع على أنه المشكل ديال السياحة هو مشكل ضمير هو مشكل ديال الجميع والسياحة ماكنتش لها تكون نفس المنظور حيث أنه الربط الكهربائي الى شافوا الناس أن المكتب الوطني كيظلمهم وكيأخدوا واحد الامكانيات المادية اللي كتفوق ماتنص عليه البنود اللي مكتوبة ومسطرة في البنود اللي كتربطهم بهم كيخص بمشي للمكتب الوطني يمشي للسلطات المحلية يكتب للوزارة المعنية اللي عندها الوصاية واحنا مستعدين باش انقوموا بالواجب إذن وصلنا الى وحد الوقت ديال الوعي الجماعي... المكتب الوطني رغم أنه كيخصنا انحتفظوا له على كل حال بداك المواصفات ديالو ديال مؤسسة عمومية محترمة كتعمل لصالح الساكنة المغربية، ولكن كيخص كذلك في إطار العمل ديالو يكون مقيد بالبنود اتجاه المواطن المغربي، والسيد المستشار كتقول أن هذه ثلاثة أشهر وماكاين والو يمكن له أنگول لكم بأن كل المراسلات اللي كاينة بيننا وبين المكتب الوطني اللي كانحشوه فيها على احترام المواطن داخل المدن وخاصة في البادية لأن العمل ديال البادية وديالَ برنامج كهربة العالم القروي بالنسبة لنا مهم ومهم جدا، ولهذا احنايا ماشيين فيه بواحد الكيفية اللي اصبحت الوصاية كتلعب دورها شيئا ما واللي المجلس الاداري كذلك راه هو مضبوط الشروط ديالو واحنا ماشيين مع المكتب الوطني في واحد الوقت اللي كانت فيه حقيقة ليست هناك أي مراقبة الآن بدأنا ندخل في واحد العمل ديال العمل الجماعي وعمل شمولي وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير،

الكهربة القروية بإقليم الصويرة هو السؤال الموجه أيضا الى السيد وزير الطاقة والمعادن للمستشارين المحترمين السادة محمد الرايس عبد الحق بوكرين، ورحال الزكراوي، الكلمة لأحد السادة المستشارين لعرض السؤال تفضل.

*** أحد السادة المستشارين:**

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

السيد الوزير لأخفي على سيادتكم ما يمثله تعميم برنامج الكهربة القروية من أهمية في استقرار الساكنة القروية وتنمية العالم القروي، ونحن نقدر المجهودات المبذولة من طرف المكتب الوطني للكهرباء لبلوغ هذا الهدف، إن الملاحظ هو تعثر هذا البرنامج في تنفيذه وخاصة بالنسبة لاقليم الصويرة حيث ساهمت جل الجماعات القروية في إطار الشراكة مع المكتب الوطني للكهرباء وأدت حصتها من كلفة المشروع، ولكن لحد الآن مازالت هذه الجماعات كما كانت عليه ولم يستفيدوا من أي شي من هذا البرنامج السيد الوزير إن المشاكل التي يعاني منها سكان مدينة الصويرة والاقليم، فاتورات خيالية عدم مراقبة العداد في كل شهر، المكتب الواحد في المدينة لأداء واجبات استهلاك الكهرباء، ازدحام المواطنين كل يوم امام هذا المكتب، لذلك نسائلكم السيد الوزير عن الاجراءات التي ستتخذونها لتفعيل هذا البرنامج وإسراع بتنفيذه بالنسبة للجماعات القروية المعنية بإقليم الصويرة. والسلام.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير.

***السيد وزير الطاقة والمعادن:**

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار،

هناك بعض الارقام فيما يخص المنطقة ديال الصويرة كاينة برمجة 340 دوار موزعة على 42 جماعة أي 10 ألف سكن، نسبة التغطية في المنطقة ديال الصويرة هي أضعف، النسب الموجودة حاليا في المغرب هذه حقيقة مرة لابد أن نقولها وكيخصنا انحاولوا باش انستدركوا هذه الحقيقة حيث أن 20٪ فحسب اللي غادية تكون مغطية الى حدود سنة 2002 ، إذن كاين واحد التأخير فيما

يخص هذه المنطقة هذه، الآن كاينة دراسات اللي كتهم 660 دوار باش انحاولوا انتفاداوا هذا التعطيل اللي واقع واللي كتهم 18 ألف سكن موزعة على 54 جماعة وستصل إن شاء الله نسبة التغطية الى تمت هذه 18 ألف سكن في 54 جماعة بمنطقة الصويرة الى 50٪ في سنة 2004 ، حيث أننا سنحاول أن نتدارك ذلك العجز الموجود في منطقة الصويرة اللي حقيقة فيها عجز مشهود، أما بالنسبة للأشغال اللي كانت جارية في 18 دوار واللي تكلمت عليها السيد المستشار المحترم، فتعثر هذه الأشغال هو راجع الى شركة GIPROD التي تعطلت عن احترام العقدة والآن احنايا بصدد تغيير هذه الشركة فالوزارة بصدد انجاز كهربة 180 دوار بالإقليم على مدى سنتين، هذا برنامج آخر وستنتهي الأشغال الأولى بأول دوار ديال هذا 180 دوار باقليم الصويرة في هذه المجموعة في أواخر شهر يناير إذن اشنوهي الجماعات ديال هذا 180 دوار إذ وعزا سيدي قوقي تزنيت تكسوست سيدي الجازولي سيدي أحمد وأحمد سيدي أحمد السايح وأولاد المرابط إذن هادو كلهم إن شاء الله غادي تم الكهربة ديالهم هذه المناطق هذه في غضون سنة 2000 في هذه السنة هذه وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، التعقيب للمستشار المحترم.

*** السيد المستشار:**

شكرا السيد الوزير، على الجواب ديالو فيما يخص المشاكل ديال المدينة السكان يشتكون من العدد الناس اللي تيمشيوا ويزحموا في المكتب باش يخلصوا الأداء الشهري، الناس اللي كانوا كيدوروا ويتخلصوا عند الناس باش يقربوا حتى بعض الموظفين تياخدوا النهار أو نصف النهار باش يخلصوا هذه الفاتورة ديال الكهرباء، ملي تنگول الفاتورات الخيالية لأنه المراقبة ديال العداد كيتراقب مرة في ثلاثة أشهر، الفاتورة كتجي كل شهر واش الاستهلاك ديال المواطن أو تيقصده غير خيالي والفاكتورة كتجي كل شهر والمراقبة كل ثلاثة أشهر، اشنو تيخلص هذا المواطن السيد الوزير؟ واش الاستهلاك ديالو أو غير تيسبق هذه الخلصة قبل الأجل ديالها؟ ملي تتجي ثلاثة أشهر يتخلص 200 درهم الوقت اللي تتجمع عليه 500 ولا600 درهم كيشكي كتجيء الفاكتورة، والمراقبة ديال العداد تتكونش اشنو تيخلص هذا المواطن خلقتوا واحد المشاكل للمواطنين اللي تيشكوا بأنه عليهم الزيادة، وفعلا ما تيخلصش أي داك الشي اللي كيستهلك في الشهر حتى تجمع ثلاثة أشهر، أما المكتب واحد في مدينة توسعت على أربع ديال المرات باقي مكتب واحد حتى العوين اللي الموظفين كانوا يتعاونوا مع الناس ويدوروا باش يتخلصوا عند الناس، أصبح الازدحام يوميا ولو كان الإنسان باغي يخلص اليوم خاص يقعد يومين على تتفوته الآجال ديال الخلاص يتزاد عليه 90 درهم، واش هو البديل ديال الناس اللي دخلتوا للمكتب وجالسين هو 90 درهم باش تقرب المواطنين باش انحميوهم وانساعدهم في العمل ديالهم حتى من الوظيف دايلهم تيخليوه باش يجيوا ويخلصوا وشكرا السيد الوزير.

*** السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

فيما يخص هذه القضية أظن أنها سهلة المنال أنا غادي انعمل كلما في جهودي باش إن شاء الله انفتحوا واحد المحل ثاني في مدينة الصويرة من أجل التخفيف من العبئ الذي يعانيه المواطنون في مدينة الصويرة، وكذلك كيخصنا دائما وغادي يجي واحد الجواب على هذا السؤال على واحد السؤال كذلك غادي اجاوب عليه من بعد كاين واحد الفرق كبير ما بين التسعيرة والفوترة، حيث أن الفوترة ماشي هي التسعيرة ولهذا كيخص التسعيرة اللي كتدير الدولة وهي اللجنة اللي كتدير الدولة التسعيرة ديال الكهرباء هاديك التسعيرة كتبقى تكبر وحتى وهذا جواب حتى على السؤال الأول كتبقى تكبر هديك التسعيرة وكتخرج واحد الفوترة اللي ماكتكونش أي كتحرم روح داك التسعيرة اشنو اللي غادي يمكن له يتدخل باش يحد من هذا المشكل ما بين الفرق في

التسعيرة والفوترة هو المراقبة المراقبة ماشي فحسب ديال الحكومة أو ديال الوزارة المعنية ولكن كدلك ديال الرأي العام اللي كيخص يعمل ايجابيا عبر الصحافة وعير كذا باش انعرفوا حاليا اشنو هي المشاكل اللي واقعة يمكن لنا باش انتصداوا لها وانقللوا منها ولهذا كانتوجه لكم بالشكر على السؤال ديالكم واحنا غادي انحاولوا باش انفتحوا بعد واحد القناة الثانية من أجل الأداء في مدينة الصويرة في أقرب الآجال إن شاء الله وشكرا.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد الوزير السؤال الثالث موجه كذلك الى السيد وزير الطاقة والمعادن حول برنامج الكهربة القروية الشامل للمستشارين المحترمين السادة عمارة الحاج عمارة عبد اللطيف اسطنبولي حدو أو قديم وعبد الإله الصوادقة الكلمة للمستشار المحترم الحاج عمارة.

* **السيد المستشارعمارة الحاج عمارة :**

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

منذ فجر الاستقلال ونحن نطالب ونناضل من أجل ادماج العالم القروي في مسيرة التنمية، علما أنه لا ادماج دون توفير البنيات التحتية والخدمات العمومية للدولة ومن ضمنها طبعا الكهرباء، فكيف يمكن لأية حكومة أن تتحدث عن تحسين ظروف عيش ساكنة العالم القروي والمساهمة في إقلاع اقتصادي، وبالتالي استقرار السكان وعدم هجرتهم وكيف يمكن لاية حكومة أن تتحدث عن تطوير الفلاحة العصرية وعن الاستثمارات في العالم القروي في غياب الكهرباء لذلك نتساءل السيد الوزير عن الحيف؟ وماهي المعايير التي تعتمدها وزارتكم عن اختيار التجمعات السكنية والقروية لتحظى بالكهرباء دون غيرها؟ لأننا نرى الحيف واضح ولا يختلف عن اثنان لأنه بعض الأقاليم والجماعات محظوظة دون غيرها، لأننا السيد الوزير لم نعرف لازلنا لم نعرف من أين تبتدئ البادية والعالم القروي وأين ينتهي، فهناك البادية وبادية البادية والمناطق الجبلية ولهذا معالي الوزير لابد أن يكون هناك تقسيم حتى نعرف البادية أين تبتدئ البادية وأين تنتهي؟ سيدي الوزير وهناك أقاليم أبرزتها التقسيمات الأخيرة لازالت وخلقت من لاشيء وأعطيكم مثالا معالي الوزير عن اقليم شيشاوة التي تبلغ مساحته **6872** كيلو متر وبه **35** جماعة قروية وبلديتين ويتوفر على أكثر من **3000** دوار ولازالت أكثر من نصف جماعاته لم ترا النور ولم يوجد بها ولو مصباح واحد فلهذا معالي الوزير لابد أن نتغلب على هذا الحيف وأن نراجع كيف تختارون هذه المداشير سيدي الوزير السؤال ديالي هو كما يلي ماهي المعايير التي تعتمد عليها وزارتكم لاختيار التجمعات السكنية القروية لتحظى بالكهربة دون غيرها بل أقاليم وجهات بكاملها لم تنل حقها من الكهرباء كما هو الشأن للأقاليم والجهات المحظوظة؟ هل يمكن لأي مواطن مهما تواجد في قرية نائية أن يعرف بالضبط متى سيشمله برنامجكم؟ وهل يمكن توزيع ذلك البرنامج عن الجماعات القروية حتى يمكننا مراقبة كل تماطل أو تحويل اتجاه ذلك البرنامج ضمانا للشفافية والمصداقية؟ وشكرا.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير المحترم.

* **السيد وزير الطاقة والمعادن :**

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم ،

ماتبغيش أي انفكر دائما بهذه الأرقام لأنني أدليت بها عدة مرات داخل هذه القبة المحترمة، ولكن بإيجاز ويكفية يعني جد ملخصة يمكن لنا أن نقول بأن هذا البرنامج على كل حال هو برنامج ناجح، مايمكن لناش انرجعوا فيه الى الوراء حيث أن في نوفمبر تمت كهربة غير في هذه السنة ديال **99**، **1530** دوار أي ب **142116** مسكن الى حدود أواخر شهر نوفمبر أي بزيادة **55**٪

بالنسبة 98 ، إذن ومليار ونصف ديال السنتيم اللي تطلب هذا الشيء من الدولة مليار ونصف ديال الدرهم أي 150 مليار كانت 100 مليار طلعناها الى 150 مليار هذا الشي كله للبادية، إذن هذا عمل غامرنا فيه وكانت فيه واحد النوع من كذا الآن كاين اللي كيقول هذا البرنامج ماشي هذا ولكن مشينا فيه ونجحنا فيه إذن كيخصنا انسجلوه بكل ايجابية باش يمكن لنا انبقاوا منطلقين فيه وباش يكون فيه واحد النوع من الحزم وواحد النوع من التفاؤل المستمر باش انبقاوا وماشين في هذا البرنامج ولهذا إذن المعايير ديال الكهربة ديال القرية المغربية والبادية المغربية هي معايير سهلة لأن السؤال ديالكم هو ماهي المعايير أو الكثافة السكانية الكثافة السكانية؟ كتلعب واحد الدور مهم جدا.

ثانيا، احنا ماكناحذوش أي ديك الفكرة القديمة ديال هذه المنطقة نافعة أو هذه المنطقة غير نافعة أو هذه المنطقة كذا هذاك الشي كله تجاوز، اللي مهم بالنسبة لنا هو الكثافة السكانية أين توجد وثانيا وبطبيعة الحال ماكايناش المجانية في كهربة العالم القروي هذا هو المفهوم وهذا هو المشكل اللي مطروح بيننا، هو أننا كهربة العالم القروي تخضع الى اتفاقيات مع الجماعات المحلية، أشنو هو درنا من جديد فكانطلب من السادة المستشارين باش يسجلوا هذا القرار الجديد كذلك اللي اتخدناه على صعيد الحكومة هو أننا شحال هذه كنا المسكن مش كيسوى 10 ألف درهم تم هداك هو الحد الأقصى لأن كما قلت لكم كناخد بعين الإعتبار زوج ديال المعطيات :

أولا، الكثافة السكانية ديال كهربة العالم القروي.

وثانيا، الطاقة الشرائية والإمكانيات المادية للساكنة، حيث انه بحال هاد الشي ديال كهربة العالم القروي هو اتفاقيات مع الجماعات القروية إذن كانشوفوا الامكانيات اللي عندهم باش يمكن لهم يدخلوا الواحد الشراكة مع المكتب الوطني والجماعات المحلية والساكنة كتعرفوا ديك النسب المؤية ماعندي لاش انرجع لها 55٪و25٪و20٪ هذا الشي راكم كتعرفوه ولكن اللي درناه جديد تماما، هو أننا مانبقاوش انوقفوا في 10 ألف درهم للمسكن غادي انزيدوا له 14 ألف درهم في المسكن حيث أننا غادي انزيدوا 40٪ اللي غادي يمكن لنا باش انمشيوا لما يطلق عليه اسم المحلات النائية البعيدة الصعبة اللي ماكتوصلش لها الشبكة باش غادي يمكن انوصولا حتى الاتفاقية 14 ألف درهم حيث أن المكتب الوطني أقولها بكل صراحة رغمنا عليه باش يوصل الى 14 ألف درهم فعوض 10ألف درهم وهذا الشي غادي يمكن له يرفع من الوثيرة لزن احنا مابقيناش احنا مابقيناش احنا زدنا في الوثيرة كما قلت لكم في الوثيرة 55٪ النهار اللي جئنا الى هنا ومابقيناش باغيين 55٪ وكانقولوا بأننا غنوصلوا الى التغطية الكاملة في 2008 أو 2010 ولكن هديك غير اقوال احنا كانتمناوا باش في عام 2005-2006 انوصلوا للتغطية الكاملة كانقولوا 65٪ ديال التغطية في عام 2006 احنا اصبح عندنا طموح، وهذا الطموح الآن غادي انوصلوا الى 14 ألف درهم ديال المسكن الواحد فعوض 10 ألف درهم هذا ابحال الى غادي انطلبوا من المكتب الوطني ينفق 40٪ زائد علي ماكان ينفقه في تغطية العامل القروي هذا من الناحية المادية.

ثانيا، اشحال هذه كانت سبع سنوات ديال المشاركة ديال الجماعات وديال الساكنة ستصبح 14 عام، هدو زوج ديال القرارات اجتماعية اقتصادية جدا ديال 14 ألف درهم وديال 14 سنة، واش غادي انديروها للجماعة والساكنة اللي كتشارك أو غير الجماعة أو الساكنة نحن بصدد درس هذه القضية ولكن بدون شك أنا كاندافع باش انديروها ولكن غادي انديروها أما وأما وإما للإثنين باش غادي امشيوا في تغطية كهربة العالم القروي بكيفية أسرع هادو زوج ديال المسائل.

ثالثا السيد الرئيس، استسمح لأنني وثالثا اللي مهم كذلك هو ماأنساوش الألواح الشمسية 200 ألف ديال الألواح الشمسية اللي تتغطي العالم القروي في هذه السنين القليلة القادمة 200 ألف ديال الألواح الشمسية ووقعت بعض الاتفاقيات مع شركات يإما محلية يإما دولية باش اندخلوا الي داخل البادية المغربية إذن هذا كله واحد المجهود ديال التغطية اللي الحكومة كتسهر عليه واللي ماشيين فيه بواحد الكيفية جد ايجابية وخاصنا انكونوا متفائلين

وخاصنا ماانساوش بأن غير في 96 كانت التغطية أقل من 20٪ والآن وصلنا ابحال اللي قلنا إلى 39٪ وماشيين بواحد الوثيرة وكنظن أننا يكون عندنا واحد موطن افتخار فيما يخص الآن اللي درناه في 98 وفي 99 فيما يخص هذا البرنامج اللي دخلنا ديال كهربة العالم القروي وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير التعقيب للسيد المستشار المحترم.

* السيد المستشار:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

اخواني المستشارين،

تنشكر السيد الوزير على رده واحنا ماكانكروش بأن مجهودات اللي قامت بها الوزارة والمكتب في ميدان العالم القروي احنا ماكنكروش ولكن كانطلب التوازن لأن كانلقاوا اقليم فيه 100٪ وكاين اللي فيه 50٪ وكاين اللي باقي فيه ياالله 5٪ كانطلب باش يكون التوازن في البادية والبادية ماشي هي بوزنيقة، خاص تخرجوا للعالم القروي والجبال، فلهذا معالي الوزير كانطلب باش يكون توازن وتكون الأقاليم اللي هي ماستفداتش تعطي لها دفعة باش تستفيد لأنه كاين مراكز اللي وسط خطوط الكهرباء وما وصلهاش، السيد الوزير هناك ما تطرق اليه الاخوان فيما يخص المكتب الوطني للكهرباء والجماعات، وهو خاص يستمر ولكن باقي الموظفين ديالوهما الموظفين واش مايمكنش تكون اتفاقيات بينه ومع الجماعات باش يستخلصوا هذه الفاتورات لأنه الناس كيضروا من هذا التماطل هذا يمكن القابض ديال الجماعة يتخلص من الناس والى يمكن يكون هذا الشي معالي الوزير وكذلك كاينة هنا بعض المشاريع اللي تجهزت وتخلصت وكملت وباقية واقفة منها جماعة أمزوضة في جماعة امزوضة المشروع اكتمل وموجود وباقي السكان كينتظروا هذه خمس شهور والاسئلة اشهر ومازال اتلق لهم والجماعة خلصت الواجبات ديالها وذهذا كانطلب منكم معالي الوزير أن تتدخلوا لدى المكتب حتى يحل هذه المشاكل وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير.

* السيد الوزير :

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار،

فيما يخص التوازن متفق معك، كيخص لابد من التوازن المجالي والاجتماعي فيما يخص إعطاء الكهرباء، ولكن هذا التوازن اللي احنا غادي انعملوا لصلاحه وغادي انحاولوا باش لأن ابحال اللي قلت لكم هنا راه احتايا موقعنا كاين تموقع ديال 34 ألف دوار اللي موقعناها واللي الآن خرجت في الخرائط 34 ألف دوار وهذه 34 ألف دوار اللي غادي انعملوا فيها في خصم السنوات المقبلة ان شاء الله كتخضع إلى معيار التوازن المجالي بطبيعة الحال، واللي كيخص الجهوية تلعب فيها دور ولكن دائما كيبقى وكانشوفوا باللي كاينة واحد المنطقة هي أقل حظ فيما يخص ادخال الكهرباء كيخص تكون عندها الامكانيات المادية لمسايرة الاتفاقية لأن المجانية كانقولها وانعاودها يمكن أن تخل بالبرنامج، ولهذا احنا غادي انحترموا هذا الاقتراح ديالكم السيد المستشار المحترم، فيما يخص الشي اللي السيد الرئيس المحترم اللي أنا كانهني به الأخ ديال الصويرة والإخوة كلهم هو أنه كاين واحد النوع من الإيجابية ما انفولش التهافت ولكن الايجابية على الأداء مزيان لأن الأداء يكون وخاصة وتنعرفوا أن دار الضوء ماتتحسبش أي لفائدة زائدة والناس تتبغي أن تؤدي في الوقت ديالها وهذا كيدل على أن هناك واحد الوعي من طرف المستهلك المغربي واحنايا الحمد لله المغاربة كيخصنا انكونوا دائما فخورين بهذه الاستقامة ديال الشعب المغربي وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

الزيادة الواقعة في فاتورة الماء والكهرباء هو السؤال للمستشارين المحترمين السادة سعيد اللبار، سعيد العروي عبد

المجيد امهاشي وادريس مرون، الكلمة لاحد السادة المستشارين لعرض السؤال تفضل.

* أحد السادة المستشارين :

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

السؤال ديالي بهم الزيادات في فتورة الماء والكهرباء السيد الوزير المحترم، لقد أصبح سكان المدن المغربية يفاجؤون بزيادات متوالية في فاتورة الماء والكهرباء، وذلك دون اقتناع بقيمة هذه الفاتورات، وقد عرفت جل المدن المغربية احتجاجات شعبية عارمة في الزيادات المهولة في هذه الفاتورات، وهنا سأقدم لكم السيد الوزير مثالين فقط لهذه الاحتجاجات، ففي مدينة فاس عرفت احتجاجا شعبيا تجلى بالإضاءة بالشمع المدينة كلها اشعلت الشمع احتجاجا على غلاء فاتورة الماء والكهرباء تعبيرا عن عدم قبولها لهذه الفاتورات وقد دار حوار بين مسؤولين وممثلي السكان بهذه المدينة وأدى الي تخفيظ القيمة المستهلكة الى 50٪ تقريبا، المثال الثاني السيد الوزير بمدينة القنيطرة هي كذلك عرفت احتجاجات بمختلف الأشكال مما دفع بالمسؤولين الى التراجع عن قسط من الزيادات في الفاتورات لذا توجه اليكم السيد الوزير بالسؤال التالي:

1. هل الاحتجاجات والاعتصامات تدخل كذلك في إطار مقايس تحديد التسعيرة؟.
2. هل الحكومة ناقشت هذا الملف الذي نعتبره ساخنا، وإن كان كذلك فما هي التدابير التي اتخذتها لمراجعة قيمة فاتورة الماء والكهرباء؟.
3. وأخيرا، استغل هذه الفرصة لأطلب منكم إعطاء إيضاحات الى مجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام حول سياسة الحكومة فيما يخص تعرفة استهلاك الماء والكهرباء وتحديدا السيد الوزير: هل الحكومة ستراجع هذه التعريفة وتخفظ منها؟ كذلك الى أي أجل كيمكن لتلك الاثمنة كتبقى مستقرة؟ وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير الطاقة والمعادن للإجابة عن السؤال.

* السيد وزير الطاقة والمعادن :

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

يمكن لي أن أقول لكم بأن هذه الحكومة من النهار اللي جئنا الى حد الساعة مازال ماعطينا أي ترخيص بالزيادة في أي سعر للكهرباء، الماء ماانجاوبش عليه اللي أعلم ولكن فيما يخص الكهرباء ليس هناك فيما يخص دور التوزيع كيفما كان نوعها لا وكالات حضرية ولا UNO ولا RIDAL كاين واحد الزيادة اللي كنا تفاجئنا احنا بها وكاتبا باش اتقولوا علاش كانت ديال ليديك ديال 0.7٪ اللي كانت وقعت واللي كنادرنا عليها واحد العمل من طرف الحكومة لساير المفعول ديالو، إذن السؤال ديالكم اللي كنا تطرقنا إليه واش الحكومة هي اللي كتسمح بالزيادة في أثمنة الكهرباء، هذا ما كاينش الى حد الساعة، قلت قبل قليل على أن خاص يكون واحد الفرق مابين التسعيرة والفوترة اللي كيكون هو اننا الحكومة عندنا حق المراقبة في التسعيرة، والتسعيرة اللي كتديرها هي واحد اللجنة مختلطة مكونة من عدة وزراء، فيها وزارة الداخلية فيها وزارة الاثمنة، فيها وزارة الطاقة والمعادن، إذن فيها واحد اللجنة اللي تأخذ بعين الاعتبار الأثمان ديال الاستهلاك العام داخل البلاد، اللي كيوقع هو ديك الأسعار اللي كتمشي ملي كتكون المؤسسات الموزعة ابحال اللي قلت قليل L'ONE ماكتوزع إلا 50٪و50٪ كتخضع يإما 25٪ ل RIDALE أو ليديك و50٪ للوكالات المستقلة كيلعب واحد النوع من الضبابية في الفوترة، حيث أن الأسعار اللي كتخرج لا تخرج تطابق المفهوم ديال الفوترة، السؤال ديالكم في محله، السيد المستشار المحترم، ولهذا احنا ماغانخليوش هذا الشي هكذا كونوا على يقين بأن هذه القضية حقيقة كيشمئز منها الشعب المغربي واللي احنايا متبعينها ليل نهار، حيث أننا غادي انسايروها باش

انوضوعوا واحد الحد ديال، هذا أنا لا يمكن أن استعمل إلا كلمة الضبابية ماكابنغيش انقول انه كاين كذا أو كذا ،وكاين تلاعب هذا الشي ماعنديش الحجج عليه باش انقول كاين اكثر من ضبابية ولكن كاين عدم فهم وكاين الضبابية اللي غادي ترفع ولابد أن ترفع باش انرجعوا لذاك المفهوم العتيق ديال التسعيرة الكهربائية وباش انمشيوا في إطار احترم المفاهيم ديال الطاقة الشرائية ديال المواطنين وكانوا عدكم بأننا غاتقوصوا بهذا الشيء هذا الى كان كيخصنا انزيدوا ابحال، مثلا احنا المسائل اللي كتقيصكم كاندروها وكانتحملوا مسؤوليتها مثلا اثمان ديال الطاقة النفطية كانزيدوها لاننا احنا مرغمين باش انزيدوها باش مايوقعش لنا واحد قلة الاستهلاك داخل التراب الوطني أو عدم وجود المادة النفطية داخل في محطات التوزيع، إذن فاحنا تنقولوا ازدنا ابحال اللي كنا كانقولوا انقصنا نقصنا مرتين أو ثلاث، وابحال اللي تنقولوا باللي صندوق المقاصة اعطى 36 مليار باش يدعم الأثمنة النفطية، واحنا نقولوها ولكن فيما يخص الآن اثمنة ديال الكهرباء احنا مازال ما اعطيناش أي ترخيص للزيادة في الأسعار واللي كيزيد في الأسعار هو كيعمل واحد عملية ضبابية الحكومة غادي تناقشها وغادي تصدى لها فيه صالح المستهلك المغربي وشكرا.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد الوزير التعقيب للمستشار المحترم.

* **تعقيب السيد المستشار:**

اشكر السيد الوزير، على الصراحة ديالو على أنه كاين اعتراف ديال الحكومة على أنه بالفعل كاينة ضبابية لدى مؤسسات التوزيع وهذا الشيء يشتكي منه المواطنون جميعا، لذلك ملي كانطرحوا هذا السؤال السيد الوزير المحترم كانطرحوه على الحكومة ككل الى كانت المراقبة خاصها تدار الى كانت ضبابية خاصها تحيد، لأنه هذه المسألة تهم جميع الشرائح، فالسيد الوزير، السيد الرئيس المحترم، يمكن لي انقول لكم ومانخفيش عليكم بأنه راه واحد الوقت غا ابقاوا اندوزوا من شي شارع انلقا واشي وحدين مجتمعين مالهم معتصمين على الماء والضوء هاذوا العاطلين هادوا أصحاب الماء والضوء راه هذا الشي كان في المدن واحد المدة معينة خاصة في الدخول المدرسي الناس اثقل كاهلهم هديك الفواتير اللي كانت جاءت الدخول المدرسي من جهة وبدأت تجمعات وبدأت اعتصامات ابحال الشكل ديال المعطلين اللي كاينين دابا وشكرا السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد المستشار المحترم .

السؤال الموالي موجه الى السيد وزير الاتصال حول الرسوم المتعلقة بالفضاء السمعي البصري للمستشارين المحترمين السادة سعيد التدلاوي، محمد السولامي أحمد الديبوني محمد الرعيم، مومن البشر احمد السنيتي كبور الماسي، وعادل المعطي الكلمة للمستشار المحترم محمد السولامي.

* **المستشار السيد محمد السولامي :**

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

باسم الفريق الديمقراطي أرفع هذا السؤال وأوجهه الى السيد وزير الاتصال ونصه كما يلي: لقد تساءل الرأي العام الوطني غير مامرة، ولازال يتساءل عن الأسباب التي دفعت الجهة المسؤولة عن الفضاء السمعي والبصري أن تتخذ اجراءا إداريا أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه مجحف في حق طبقة عريضة من المواطنين، ويتمثل هذا الإجراء كما هو معلوم بتعميم الرسوم المفروضة على الفضاء السمعي البصري على كافة المواطنين وعلى مستوى التراب الوطني بما في ذلك المناطق التي لا تلتقط فيه برامج القناة الثانية، وتتم الطريقة مع الأسف التي تستخلص بها هذه الرسوم بطريقة تعسفية حيث تضاف بطريقة جزافية الى الفاتورة الشهرية للكهرباء لجميع

البيوت والمحلات التجارية والصناعية حتى تلك التي لا تتوفر على جهاز لالتقاط برامج التلفزة وأمام هذه الإشكالية أود أن أسائل الحكومة عن السند القانوني الذي تعتمده الجهة المعنية لاستخلاص الرسوم المذكورة بالكيفية المذكورة؟ السؤال الثاني وماهي الإجراءات التي يمكن اتخاذها لاعفاء المواطنين في المناطق التي لا تغطيها القناة الثانية في الوقت الحاضر وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم الكلمة للسيد الوزير:

* السيد العربي المساري وزير الاتصال :

السند القانوني يا سيدي هو المقتضيات اللي جاء بها المشرع في القانون المالي ابتداء من سنة 96 ، حيث أنه هناك رسم مكرس ريعه لتمويل الانتاج الوطني السمعي البصري، إذن هناك سند قانوني وواضح وبالتالي فهو ماشي إجراء إداري كما قلتم وسأبين أنه ليس محجفا وكذلك لأنه لا يفرض بالطريقة التعسفية ولا يحسب بطريقة جزافية، المشرع قال أنه المستهلكين ديال الكهرباء غادي يخلصوا واحد القسط اللي كيمشي الرسم هذا لدعم الانتاج السمعي البصري الوطني، وبهذه الطريقة كيتمول هذاك الصندوق اللي كتمشي منه 60٪ للقناة الأولى و40 ٪ للفضاء السمعي البصري ككل في فترة معينة كانت الدولة تدخلت لدعم القناة الثانية واعطى لها جزء كبير من هذا 40٪ ولكن من بعد كانتحاسبوا مع القناة الثانية على أساس اشنو كتقدم من الانتاج الوطني كانقدموا لها دعم لداك الانتاج الوطني أي كانحترموا أسباب النزول كيفما عملها المشرع المغربي النهار اللي وضع هذا القانون، وبالتالي هذا الاجراء قانوني عنده سند في القانون اللي صادقتم عليه ابتداء من سنة 96 يصادق علي القانون المالي سنة بعد أخرى وروعي أنه ماشي الجميع كيساهم في هذا الرسم هذا 58٪ ديال المستهلكين للكهرباء ماكيخلصوش، علاش؟ لانه ماكيسخلصوا هذا الرسم هذا نسبة معينة إلا الناس اللي كيستهلكوا من 50 كيلو واط فما فوق، فا من 51 كيلو واط الى 100 كيلو واط كيؤديوا 0.10 درهم أي 10 سنتم م بعد 51 كيلو واط الى 100 كيلو واط من 101 كيلو واط الى 200 كيلو واط كيؤديوا 0.15 ، واللي زاد على 200 كيلو واط كيخلص 0.20 أي 20 سنتم على الا يتعدى مجموع الرسم 100 درهم، أي ماكاينش مواطن اللي كيلقى في الفاتورة عنده أكثر من 100 درهم إذن مسألة غادية بالتدريج وماكاينش إجحاف كاين واحد المراعاة ديال مستويات ديال المستهلكين والغرض كما قلت هو تمويل الانتاج السمعي البصري الوطني وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير التعقيب للسيد المستشار المحترم.

* السيد المستشار :

السيد الرئيس،

أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على البيانات التي زود بها السادة المستشارين ومن خلاله الرأي العام، إلا أننا نقول للسيد الوزير وبكل صراحة ووضوح أن الضريبة أو أي مبلغ يؤديه المواطن خاصو مقابل، ماهو المقابل؟ الذي تؤديه لنا القناة الثانية وخاصة في المناطق التي لاوجود لهذه القناة فيها، على سبيل المثال كالجهة 15 تازة وتاونات الحسيمة، هذه الجهة لا تلتقط فيها نعم في فاس تلتقط ولكن في هذه الجهة لا تلتقط القناة الثانية، إذن لماذا نؤدي ولو سنتيما واحدا وبالأحرى 100 درهم ، على ماذا سنؤديها؟ هذا حيف أقول السيد الوزير ولذلك يجب أن يرفع هذا الحيف عن المواطنين أو العمل على انتشار هذه القناة الثانية خلال التراب الوطني لهذه المملكة السعيدة أما باش انقول أننا القانون المالي قننها نعم تقنن للجهات التي تلتقط هذه القناة أما التي لا تلتقطها فهي جور على المواطنين، ولذلك ربما المواطنين سيطالبون بإرجاع المبالغ التي أدوها بدون مقابل وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير،

* السيد الوزير:

شكرا السيد المستشار،

غيرمسألتين المقابل هو أنه ذاك الرسم ماكانعطيوا منه للقناة الثانية إلا اشنو عملت لنا من الانتاج الوطني، إذن المقابل هو هذا المشرع دار هذا الرسم هذا باش انمولوا به الإنتاج الوطني، من أجل هذا الشي هذا كانطبقوا القانون، المسألة ديال التغطية كما قلت عدة مراة الشركة ديال صوريات يهمها انها توصل الى جميع الأماكن وراها عاملة في واحد البرنامج باش تتعمم التغطية والآن موجودة امكانيات ديال التعاون ما بين القناة الأولى والقناة الثانية باش المؤهلات ديالهم بزوج يتعاونوا فيها باش يرضيوا الرغبات ديال المشاهدين ومن ذلك التغطية ديال الأماكن اللي واصلها القناة الثانية وباقي ماوصلهاش القناة الثانية وغادي انأكد للسادة المستشارين أنه من بعد شروع في الشراكة ما بين القناتين غادي يتأتى لنا في الوقت القريب أن احنا انرفعوا الوثيرة ديال التغطية ديال القناة الثانية وشكرا.

* **السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

حضرات السادة ،

بطلب من المستشار المحترم السيد محمد الحدادي سيؤجل سؤاله الموجه الى السيد الوزير الشبيبة والرياضة الى جلسة مقبلة، قبل أن أرفع الجلسة المخصصة لهذه الأسئلة الشفاهية لابد من تذكير المجلس الموقر بإن هناك جلسة أخرى بعد استراحة خمس دقائق تخصص للدراسة والتصويت على النصوص التالية.

1. مشروع قانون يتعلق بإحداث الوكالة الحضرية لاقليم فاس وانقاد مدينة فاس.
2. مقترح قانون يقضي بتغير المادة 20 من القانون المالي للسنة المالية 2000-1999.

شكرا للجميع ورفعت الجلسة.